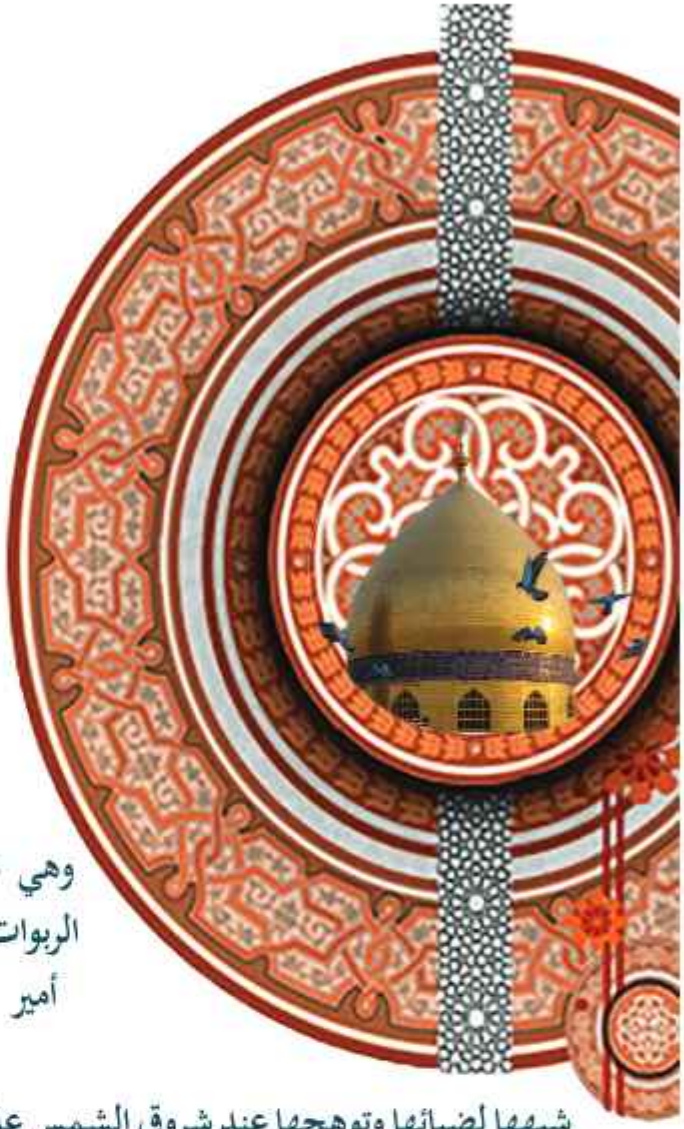

الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة
وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات
الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها من الدراري المضيئة
{در النجف}
فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزها عن الأرض.وفي
رواية انها موضع خلوته أو أنها موضع عبادته
في رواية أخرى في رواية المفضل
عن الإمام الصادق{عليه السلام}
قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:
يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين
مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

العدد (١٢) السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٤ م

المجلد الثالث

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٣/٣/٢٠٢٢ والمتعلق بخدمة المرقم ت ا/٥٣٤٤ في ٢٠٢١/٩/٢٠ ، والمتضمن أسعدات مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكور أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المخصوص وضعه على موقع الكتروني للمجلة نعلمكم بأنه سوف يتم وضع موقعه نهائيا على أسعدات المجلة

مع وافر التقدير

أ.د. حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه إلى
- قسم الشؤون الفنية لتنسيب الكتاب والموافقة عليه
- المصدر

نسخة الى
- الشؤون الفنية

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

المشرف العام
علاء عبد الحسين جواد القسّام
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقاني / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

العدد (١٢) السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٤ م

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

مجلة الذكوات البيض

جمهورية العراق

بغداد /باب المعظم

مقابل وزارة الصحة

دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN 2786-1763

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)

لسنة ٢٠٢١

البريد الالكتروني

إيميل

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

العدد (١٢) السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٤ م

دليل المؤلف .....

١-أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
٢- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
أ. عنوان البحث باللغة العربية .
ب . اسم الباحث باللغة العربية، ودرجته العلمية وشهادته.
ت . بريد الباحث الإلكتروني.
ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.
ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
٣-أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.
٤-أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA
٦-أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.
٧-أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.
٨-أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:
أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)
أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .
٩-أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
١٠-تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .
١١-في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.
١٢-يبلِّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.
١٣-يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.
١٤-لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
١٥-لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.
١٦-تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
١٧-يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.
١٨-يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
١٩-يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.
٢٠-تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
٢١-ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)
أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (offreserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة
٢٢-لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد الثاني عشر المجلد ٣

ت	اسم المؤلف واللقب العلمي	عنوان البحث	ص
١	أ.م.د. حسام عبد الزهرة غافل	التخطيط وأهميته في تدريس التربية الإسلامية	٨
٢	أ. م. د. هدى تكليف مجيد	هم النص القرآني عند السيد محمد باقر الصدر (قدس سره)	٢٠
٣	أ.م.د.أوراس عبد الحسين عبد الله	السَّماع النَّحويُّ عند أبي إسحاق الشَّاطبيّ (ت ٧٩٠هـ) في « المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية »	٣٠
٤	سندس عبد الرضا منيثر أ. د. حميد جاسم عبود	نظريات الحكم السياسي في الفقه الاسلامي	٥٠
٥	م.د. براء علاء عبد الحسين م.م.اياد حسن كاظم العبدالله	العشيرة دراسة قرآنية تفسيرية	٧٠
٦	م.د. إيمان عليوي سلومي	التطورات الاقتصادية في اليابان ١٨٨١–١٩١١	٨٨
٧	م.د. اولفت عصام تومان	أثر طريقة فرق التحصيل في تحصيل قواعد اللغة العربية عند تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	١٠٠
٨	م.د. زينه حسين عبد السادة	موقف حكومة نجيب ميقاتي (الثانية)من الأزمة السورية٢٠١١ – ٢٠١٤	١١٦
٩	زهراء قاسم صادق أ. د. عبد الستار جبر عدّاي	الرؤية السردية للمنفى في القصة القصيرة في العراق بعد ٢٠٠٣	١٢٨
١٠	م.د. مروة فاضل حمد	التمرُّد في ديوان (شغف الأحنيات) لعدي البدراني	١٤٢
١١	م . صباح محمد حسين	الاستعارة في الخطاب العلوي مقاربة حجاجية فلسفية	١٥٦
١٢	م.م. منتظر رزاق حسن	الخبر في رسالة الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) إلى مالك الأشتر دراسة بلاغية نقدية	١٨٢
١٣	م.م حازم فاضل عباس	الاساليب المتجددة لآليات جذب المتلقين لوسائل اتصال العتبة الحسينية المقدسة ، قناة كربلاء الفضائية نموذجا	١٩٢
١٤	م. م. رافد قاسم جبر	دلالة اسم الفاعل العامل عمل الفعل في نهج البلاغة	٢٠٨
١٥	م.م سلام يحيى عبد الكريم	التحكم العاطفي لدى طلبة الجامعة	٢٢٨
١٦	م.م. سجاد علي ثامر	أثر الصبر في بناء الفرد والمجتمع	٢٤٤
١٧	م.م صباح جاسم جلاب	نسقا الدين والسياسة في شعر ابن زيدون	٢٥٤
١٨	م.م. سمير حسين خلف	المكاييل والأوزان في الدولة العربية الإسلامية	٢٦٦
١٩	م. سمر قاسم الحسيني	ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) الدروس الفكرية والسياسية المستلهمة	٢٧٨
٢٠	م.م اطياف اسماعيل خليل	أثر الإمام عبد الرحمن بن مهدي في الحديث	٢٨٤
٢١	إنعام لفته خزعل م. د. سعد محمد حسن حسين	جانب من قِصَّةُ عَزَيْرٍ (عليه السلام)في كتاب(زُبدَةُ البيَانِ في شرحِ آياتِ قَصَصِ القُرآنِ) لـ (مُحَمَّدِ بن مَحْمُود بن نَوْلانا عَليّ الطُّبسي) (ت:١٠٨٥ هـ)	٢٩٨
٢٢	م.م. عبدالزهرة قاسم حسين	نظرة حول قواعد التفسير للقرآن الكريم	٣١٠
٢٣	م.م. حسين عبد الله داود	النهي أقوى دلالة من الامر	٣٢٨

السَّماع النَّحويُّ عند أبي إسحاق الشَّاطبيِّ (ت٧٩٠هـ) في « المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية »

أ.م.د. أوراس عبد الحسين عبد الله محمود
الجامعة المستنصرية /كلية التربية الأساسية

المستخلص :
السَّماع في البحث النَّحويّ هو الوسيلة التي لا مناصَ منها في جَمْع اللُّغة ، إذْ بمقتضاه دَوَّنَ العلماءُ اللُّغةَ ممَّا سَمِعُوه عن الرُّواة وفُصَحَاء الأعراب ، لهذا تضمَّنَ كُلَّ ما وَرَدَ من الأساليب والظَّواهر اللُّغويَّة الفصيحة المنقولة أو المرويَّة عن العرب الفُصَحَاء . ولا مِرَاءَ في أنَّه بَدَأَ بالتَّأمُّلات اليسيرة في اللغة المحكيَّة ، ثُمَّ اتَّسَعَ مداه إلى الملْحُوظات والتَّصنيف والتَّقسيم والاستقراء ، حتى انتهى بوَضْع القواعد والأُصول ، وإطلاق الأحكام العامَّة . وبذلك غَدَا الأَصْلَ الأَوَّلَ من أُصول الاستدلال النَّحويّ ، إذْ تقدَّم على الأُصول الاستدلاليَّة الأخرى ، التي مَا فَتِئَتْ تقوم عليه وتنضوي إليه ، كأُصول القياس والإجماع والاستصحاب وغيرها ، ذات الوشائج المَنِيعَة في بناء القواعد النَّحويَّة .
وفي هذا البحث درستُ السَّماع النَّحويَّ عند أبي إسحاق الشَّاطبيّ المتوفى سنة (٧٩٠) للهجرة ، في كتابه « المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية » ، لِمَا أَلْفَيْتُ أنَّه تَوَكَّأَ على السَّماع عند الاستدلال ، وأنَّ فيه مَادَّةً ثَرَّةً ، تَعْضُدُ في إعداد بحث علميّ ، يَرْفِدُ ظاهرة السَّماع في الدَّرس النَّحويّ .
الكلمات المفتاحية : النَّحو ، السَّماع ، الفصاحة ، الشَّاطبيُّ .

Abstract:

'Oral linguistic transmission' in syntactic research is the inevitable means of collating language. It forms the basis by which scholars recorded language as heard by narrators and eloquent Arabs. Therefore, it includes all the eloquent linguistic patterns and phenomena transmitted or narrated from eloquent Arabs. It is unquestionably that 'oral linguistic transmission' started with simple ponderings over spoken language, then the scope of which expanded to include observations, classification, division and inference, until it ended with establishing grammar and principles and issuing general rules. Thus, 'oral linguistic transmission' became the first principle of syntactic evidence, preceding other principles of evidence- which have been relied on and included within which- such as the principles of linguistic analogy, linguistic consensus, presumption of continuity 'Istihab' and others, which have major contributions in establishing grammatical rules.

The researcher in this research studies syntactic oral linguistic transmission according to Abu Ishaq Al-Shatibi, died 790 AH, in his book titled "Al-Maqasid Al-Shafiyya fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiya," since the researcher found that he relied on oral linguistic transmission when providing syntactic evidence. Moreover, it has a rich material that helps in the preparation of a scientific study that supports the phenomenon of oral linguistic transmission in syntactic studies.
Key words: Syntax, Oral Linguistic Transmission, Eloquence, Al-Shatibi

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ الأنبياء والمرسلين ، وآلِهِ الطَّيِّبين الطَّاهرين ، وصحبِهِ الغُرِّ المنتجبين .

أمَّا بعد ... فلا مِرَاءَ في أنَّ النُّحاة الأوائل بَعجُوا فجَّ النَّحو ، إذْ بَدَأُو بتأمُّلات يسيرة في اللُّغة ، ثُمَّ دَأَبُوا على تفصيل مُلْحُوظات مُجْمَلَةٍ ، وربْطِ ما كان مُبعْثَراً منها، بالتَّصنيف والتَّقسيم والاستقراء ، ثُمَّ عَمَدُوا إلى إرساء كثير من الأُصول ، كالاشتقاق والصِّيغة والوضع والقاعدة ، ليبنِي نظام النَّحو الذي تكتمل به القواعد والأحكام .

وقد بَدَا من النُّحاة الأوائل الجانبُ الاستعماليُّ للُّغة ، المتمثِّل بمحاكاة الجُمَلِ العربيَّة في الاستعمال ، ثُمَّ الانتحاء واتِّباع أنماط الصِّياغة العربيَّة ، ثُمَّ قياس الأحكام على تلك الأنماط ، ثُمَّ شَرْح العِلَلِ التي يرومها القياس في حَمْلِ الأحكام .

ذلك الأمر قد حدَا بالنُّحاة إلى انتقاء اللُّغة الصَّالحة للدِّراسة والبحث ، وتحديد القبائل التي تُستَقَى منها اللُّغة الفصيحة ، فانبَرَوا للبتِّ في أمر المسموع الفصيح من عدمه ، والفصل بينهما بِبُعْدَي المكان والزَّمان ، فتَجلَّى الانتقاء المكانيُّ في عدد من القبائل في وسط الجزيرة العربيَّة ، إذْ تكون اللُّغة في أنقى صُوَرِها فصاحةً وسليقةً على ألسنة أبناء هذه القبائل ، وتَجلَّى الانتقاء الزَّمانيُّ في عصر الفصاحة الموسوم بعصر الاستشهاد ، إذْ يجوز السَّماع من نصوصه والاستشهاد بها على القواعد والأحكام .

فمن هنا بَدأَتْ رِحْلَةُ العلماء إلى البوادي في الصَّحراء ، لمشافهة الرُّواة والأعراب الفُصَحَاء ، والاستماع إليهم ، وتدوين ما سمعوه في نصوص مكتوبة ، واستقراء الظَّواهر اللُّغويَّة في هذه النُّصوص ، وبعد انتهاء الرِّحْلَةِ والعودة إلى الحواضر ، اعتمد النُّحاة على المسموع من اللُّغة الفصحى، وأطلقوا على هذه المادَّة المسموعة مُسَمَّى (الفصيح) ، وعَنَوا به النُّصوص المأثورة المُتَّسِمَةَ بالنَّقاء اللُّغويّ ، والنَّابعة من العرب الفُصَحَاء .

فَمُنْذُ ذلك الحين انْبَثَقَ السَّماع ، وأَخَذَ يُشَيِّدُ القاعدة النَّحويَّة المُجَرَّدَةَ من الاستقراء ، ويُقَدِّمُ لها التَّأصيل اللُّغويّ ، ليكون سبيلاً إلى استنباطها ، ودليلاً على صِحَّتها عند تقريرها ، ومعياراً يتوافق مع الحُكْمِ المدلول عليه بها . وطَفِقَ يرْفِدُ الوَجْهَ الاستدلاليَّ الذي يُسَوِّغُ اتِّسَاقَ النِّظام النَّحويّ ، وانْسِجَامَهُ مع الإدراك العقليّ ، ليكون أداةً للرَّبط بين التَّصوُّرِ النَّظريّ للُّغة والاستعمال الفِعْليّ لها . حتى غَدَا ظاهرة بارزة ، وأصلاً استدلاليًّا راسخاً ، تنضوي إليه الأُصُولُ الجَدَليَّةُ ، كالقياس والإجماع والاستصحاب والسَّبْرِ والتَّقسيم والتَّعارض والتَّرجيح وغيرها ، ذات الوشائج المَنِيعَةِ في بناء القواعد النَّحويَّة .

ولا غَرْوَ من تأثُّرِ النُّحاة بالبيئة الثَّقافيَّة المحيطة بهم ، واستمداد مناهجهم ، وأساليبهم من الفقهاء والمتكلِّمين ، ممَّا حَدَا بالمباحث النَّحويَّة أنْ تُحْمَلَ على المباحث الفقهيَّة والكلاميَّة ، وتُجْمَعَ خصائصهما ، فكان لتأثير أُصول الفقه والفلسفة والمنطق في الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّحويَّة ، شَأْوٌ بالغٌ في البحوث التي تناوَلَتْها هذه الدِّراسات .

ومن هؤلاء النُّحاة أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبيُّ المتوفَّى سنة (٧٩٠) للهجرة ، إذْ كان له اضْطِلَاعٌ حثيثٌ بعلوم الوسائل ، ومَقَاصِدِ الشَّريعة ، وإلْمامٌ مُتَرَامٍ بالعلوم الشَّرعيَّة ، فضلاً عن سائر العلوم اللُّغويَّة ، لِمَا كان يَتَمَتَّعُ به من إمكانٍ عَقْليّ ، ونُبُوغٍ فِكْريّ ، فَعَمَدَ على توظيف الأُصول الشَّرعيَّة في القواعد النَّحويَّة ، وبخاصَّة في كتابه « المقاصد الشَّافية في شرح الخُلَاصَة الكافية »، الذي ينتظم في عشرة مجلَّدات جِسَام ، ويُعَدُّ تأليفاً نفيساً في مسالك النَّحو العربيّ ، وشرحاً مستفيضاً لمتن ألفية ابن مالك المتوفَّى سنة (٦٧٢) للهجرة .

فلمَّا أَلْفَيْتُ أنَّ الشَّاطبيَّ أَوْدَقَ غَمَائِمَ السَّماع عند الاستدلال في سِفْرِهِ المقاصديّ ، راعني أنْ أَسْبِرَ غَوْرَ السَّماع النَّحويّ في مُصَنَّفِهِ بحثاً ودراسةً ، لِمَا فيه من مادَّة غزيرة وحصيلة وفيرة ، تَعْضُدُ في إعداد بحث علميّ ، يَرْفِدُ ظاهرة السَّماع في الدَّرس النَّحويّ. فَطَفِقْتُ أعمل على منهج اقتضى في الاقتراء أنْ يستقيم في مقدِّمة ، ومطالب خمسة ، وخاتمة ، تقفوها جريدة المَظَانِّ . فأمَّا المقدِّمة ، فَضَمَّنْتُها القول عن الموضوع ومنهجه المُنْتَظَم في التَّحصيل ، وأمَّا المطالب الخمسة ، فاتَّسَقَتْ على النَّحو الآتي :

المطلب الأوّل : مفهوم السّماع النّحويّ : عُنِيْتُ فيه بإثبات حَدِّ السّماع اللّغويّ والاصطلاحيّ ، وعَكَفْتُ على إظهار مفهومه عند النُّحاة ، وإجلاء مَقْصَدِ إطلاقه ، وسَبِيْلِ استعماله عند الشّاطبيّ .

المطلب الثّاني : قواعد السّماع النّحويّ : عَمَدْتُ فيه إلى ذِكْرِ قواعد ضَبْطِ عمليّة السّماع النّحويّ ، وإبداء تحديد اللّغة المستقرأة على وَفْقِ قِسْمَي المكان والزّمان ، وإبانة اعتماد مَفْهُوْمَي الفصاحة والسّليقة في معيار هذين البُعْدَيْنِ عند النُّحاة .

المطلب الثّالث : تقسيم المسموع على متواتر وآحاد ومُرْسَل ومَجْهُول : سَعَيْتُ فيه إلى ذِكْرِ أضرب المنقول عند النُّحاة ، وإيراد شروط اتّصاف ناقل اللّغة عند الشّاطبيّ ، وبيان غاية ذلك المنقول في مسائل الاستدلال والخلاف النّحويّ .

المطلب الرّابع : الإخبار عن السّماع إثباتاً أو نفياً : مَضَيْتُ فيه إلى ذِكْرِ ضَرْبَي الإخبار عن السّماع عند الشّاطبيّ ، وبيان تعليل الشّاطبيّ لهيأة الضَّرْبَيْنِ ، وسَرْدِ أنماط تمثيل الإخبار عن السّماع عند الشّاطبيّ .

المطلب الخامس : معايير نقْدِ المسموع : دَأَبْتُ فيه على كَشْفِ مدلول معايير نقْدِ الظّواهر اللّغويّة المستقرأة عند النُّحاة ، وعَرْضِ أقسام هذه المعايير من جَانِبَي التَّأْيِيْدِ والقَدْحِ ، وإبراز معايير الاطِّراد والشُّذُوْذِ والكثرة والقِلّةِ في اللُّغة المسموعة ، وسَرْدِ أنماط استعمالها التّطبيقيّ عند الشّاطبيّ .

وأمّا الخاتمة ، فَأَدْرَجْتُ فيها مآل البحث بالاجتزاء ، والنّتائج الإجماليّة التي أَدْرَكْتُها في دراسة الموضوع .

وبعد ... أتمنّى على الله أنّي أَنْجَزْتُ هذا العمل بِمِرْآىً مُوْنِقٍ ، فإن اسْتَبْطَنَ كُنْهَ الصّواب ، فللّهِ المِنّةُ والفَضْلُ ، وإنْ كان غير ذلك ، فَحَسْبِيَ أنّي تَوانَيْتُ دَأَباً.

المطلب الأول:

مفهوم السّماع النّحويّ:

السّماع لغةً : مصدر (سَمِعَ)، « والسَّمْعُ : ما وَقَرَ في الأُذُنِ مِنْ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ ... ورَجُلٌ سَمّاعٌ إذا كان كَثِيرَ الاسْتِماعِ لِما يُقالُ ويُنْطَقُ بِهِ » (١).

والسّماع يَعُدُّه النُّحاةُ الأصل الأوّل من أُصول النّحو ، وهو يُقابِلُ الكتاب والسُّنّة في أصول الفقه .

وهو مُقَدَّمٌ على غيره من الأدِلّة ، بل إنّ الأدِلّة الأُخرى لا تقوم إلّا على السّماع ، لهذا قال الشّاطبيُّ:« إذا عُدِمَ السّماعُ انْهَدَّ رُكْنُ القياس»(٢)، وقال أيضاً:« القياس آتٍ من وراءِ السّماع »(٣)، وقال أيضاً : « المُتّبع في ذلك السّماع ، والتّعليلُ إنّما يأتي من وراءِ ذلك » (٤)، ويُؤَكِّدُ ذلك قَوْلُ السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) : « وكلٌّ من الإجماع والقياس لابُدَّ له من مُسْتَنَد من السّماع ، كما هما في الفقه كذلك » (٥)، وقد عَقَدَ له السُّيوطيُّ الكتاب الأوّل في« الاقتراح»(٦).

وهو عند ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) النّقل ، وقد عَرّفه بقوله:« هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حَدِّ القِلّة إلى حَدِّ الكثرة » (٧)، وعَنَى به السُّيوطيُّ«ما ثبتَ في كلام من يُوثَقُ بفصاحته فشملَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآنُ ، وكلامَ نَبِيّه(صلى الله عليه وآله،وسلّم)، وكلامَ العربِ ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه الثلاثة لابُدَّ في كلٍّ منها من الثُّبوت»(٨).

فأطلق عليه ابن الأنباريّ : النّقل ، وأطلق عليه السُّيوطيُّ : السّماع ، وكلا اللّفظين في المدلول الاصطلاحي العام عند النّحويين واحدٌ ، « ولعلّ ابنَ الأنباريّ آثرَ (النّقل) ليُلْمِحَ إلى أنّ مصادر النّحو نوعان : مصادر منقولة ، ومصادر معقولة، أمّا المنقول فيشملُ القرآنَ الكريم ، والحديثَ النبوي الشّريف ، وما نُقِلَ من كلام العرب من شعر ونثر ، إذ الأمر فيه مَنوطٌ بالنّقل دون تدخل للعقل فيه ، وأمّا المعقول فالقياس ، واستصحاب الحال ، ونحوهما ، إذْ لا يكونان إلّا بإعمال العقل»(٩).

ولعلّه آثرَ مصطلح النّقل باعتبار ما يُقاس عليه من المسموع ، وما لا يُقاس عليه ، لهذا قال:« فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين ، وما شَذَّ من كلامهم » (١٠).

وهو باشتراطه الفصاحة في المنقول أخرجَ به كلامَ المولّدين ، وهم الطّبقة الرّابعة من طبقات الشّعراء ومَنْ بَعْدَهُم ،

لفقدان الطَّبع أو الملكة ، ولفساد ألسنتهم بكثرة اختلاطهم بالأعاجم ومجاورتهم لهم . وباشتراطه الكثرة الخارجة عن حدِّ القِلَّة أخرج الشَّواذَّ والنَّوادر واللُّغات التي لا يُقاس عليها ، وعلى هذا فلا يكون الشَّاذُّ أو القليلُ أو النَّادرُ عنده نقلاً مُعْتَدًّا به .

«ولعلَّه آثرَ أيضاً مُصطلحَ (النَّقل) لأنَّ السَّماعَ قد يُشعِرُ بأنَّ ما نقله النَّاقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل ، فالنَّقل أعمُّ بهذا المعنى وأشمل ، إذْ يشمل السَّماع المباشر وغير المباشر»(١١)، إلَّا أنَّه وإنْ أشعرَ بذلك فإنَّ لفظ (السَّماع) و(سَمِعْتُ) و(أخبرني فلانٌ ممَّن سَمِعَهُ عن العرب) ، يُطْلَقُ بالاعتبارين أيضاً ، أيْ : السَّماع بالمشافهة من دون فاصل والسَّماع بالنَّقل ، كذلك أنَّ السَّماع بالنَّقل بوساطة إنَّما جرى بالسَّماع في الأصل من النَّاقل له ، فالمنقول مسموعٌ أيضاً في الأصل ، والمنقول إليه سامعٌ له على الوجه الذي نُقِلَ إليه ذلك المسموع . فإذا كان النَّقلُ أعمَّ وأشملَ ، لأنَّه يشمل السَّماع المباشر وغير المباشر ، فإنَّ السَّماع أعمُّ من النَّقل بمفهوم ابن الأنباريّ ، إذْ يشمل المسموع كافَّةً من الكثير والقليل والشَّاذِّ والنَّادر ، ممَّا كان جارياً على القياس ، أو ما كان خارجاً عنه بقِلَّة أو شُذوذ أو نُدور ، أو ما عاد إليه بالتَّأويل المُسْتَساغ ، لأنَّ هذه كُلَّها لا تنافي الفصاحة . فتسميته بالنَّقل على شرط ابن الأنباريّ فيه خَلْطٌ بين مفهوم كون السَّماع دليلاً مُسْتَقِلًّا بنفسه من أدلَّة النَّحو ، ومفهوم السَّماع بوصفه أحد الأركان التي تنبني عليها صحَّة القياس ، من جهة كون السَّماع دليلاً كُلِّيًّا ينضوي تحته كُلُّ مسموع مقيس أو غير مقيس ، فضلاً عن أنَّ المسموع الشَّاذَّ أو القليل أو النَّادر قد استثمره النُّحاة في تصحيح بعض القواعد النَّحوية ، أو في بيان ما ذهبوا إليه من آراء نحوية .

ويؤكِّدُ الدكتور تمَّام حسَّان شمول السَّماع بقوله : « وما دمنا قد سَمَّينا المنقول (مسموعاً) فإنَّنا نستطيع أيضاً أنْ نُسمِّيَ النَّقل (السَّماع) ، وأنْ نجعلَ كُلًّا من هذين المصطلحين صالحاً للدلالة على ما يَدُلُّ عليه قَرينُه ، وإنْ كان السَّماع أشمل في الحقيقة من النَّقل ، لأنَّه ربما اشتمل على الرِّواية (وهي النَّقل) ، وعلى مشافهة الأعراب (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة) »(١٢).

ومصطلح السَّماع يُطْلَق عند الشَّاطبيّ باعتبارين ، أحدهما : ما كان مُقابلاً للنَّقل ، كَما تقدَّم التَّنبيه عليه ، والآخر : ما كان مُقابلاً للمقيس عليه ، فيَقْصِدُ به المَنْعَ من القياس على ذلك المسموع ، فيقال في المسموع الكثير مثلاً : هذا قياسٌ ، بمعنى يُقاسُ عليه غيره ، ويقال في المسموع القليل أو الشَّاذِّ أو النَّادر مثلاً : هذا سماعٌ ، بمعنى الوقوف به على محلِّه فلا يُقاسُ عليه غيره ، ومن أمثلة ذلك قوله في مسألة تعدِّي الفعل لواحدٍ بنفسه ولآخر بحرف الجرّ ، وجَوازِ إسقاط الحرف ونَصْبِ المُنْجَرِّ بالفعل:« فإنَّ الأصلَ في الثَّاني حرفُ الجر ، وحَذْفُه سماعٌ . فإنْ قلتَ: كيف يكون سماعاً ، وإسقاطُه مُطَّرِدٌ سائغٌ غيرُ موقوفٍ عندهم على السَّماع . قيل : بل هو عندهم سماعٌ غيرُ قياس ، إذْ لم يَعُدُّوه إلى غير الأفعال المسموع فيها الإسقاط ، وإنما أجازوا الإسقاط في مواضع السَّماع خاصَّة ، حيثُ أجازته العرب»(١٣)، على الرَّغم من أنَّهما في الموضعين سماعٌ ، وهو بهذا الاعتبار الثَّاني يكون أقربَ إلى أنْ يكون حُكْماً من أنْ يكون وصفاً لكلام العرب المسموع .

إلَّا أنَّ الشَّاطبيّ يستعمل مصطلح السَّماع بالمفهوم الأوَّل ، وهو ما يُقابل النَّقل عند ابن الأنباريّ في القسم النَّحويّ أكْثَرَ من استعماله إيَّاه في القسم الصَّرفيّ ، ويستعمل مصطلح النَّقل في القسم الصَّرفيّ أكْثَرَ من استعماله إيَّاه في القسم النَّحويّ، وهذا الأمر المَلْحُوظُ يُرَجِّحُ أنَّ السَّماع خاصٌّ بالتَّراكيب ، والنَّقل خاصٌّ بالألفاظ المفردة من التَّصريف والاشتقاق والإبدال والقلب والإعلال وغيرها أو يَكَادُ ، وإنْ كان كِلَا الأمرين يقتضيهما السَّماع . أمَّا استعماله له بالمفهوم الثَّاني، وهو ما كان مُقابلاً للمقيس عليه ، فهو جارٍ عنده على وَتِيرَةٍ واحدة في أبواب الكتاب جميعها من دون استثناء ، لِمَا عُرِفَ من مَقْصَدِ الشَّاطبيّ في تبيين ما يَصِحُّ من القياس على ذلك المسموع أو المرويّ ، أو الوقوف به على محلِّه من دون قياس عليه ، لِعِلَّتِه .

وإذا كان السَّماع يُطْلَقُ باعتبارين فإنَّ النَّقل كذلك يُطْلَقُ باعتبارين ، إلَّا أنَّهما على غير ما يُطْلَقُ عليهما السَّماع ،

فمصطلح النَّقل يُطْلَقُ أيضاً على نَقْلِ الرَّأي أو المذهب النَّحويّ في المسألة ، كأنْ يقال مثلاً : وقد نَقَلَ فلانٌ هذا المذهب عن الكوفيّين ، أو البصريّين ، أو الأخفش (ت٢١٥هـ) ، فيكون بهذا مُرادفاً لمصطلح حكاية المذهب ، ولا يقال في نقل المذهب أو الرَّأي بلفظ السَّماع . فلمَّا كان مصطلح النَّقل يدخل فيه على الاصطلاح أو التَّواضع بين النُّحاة في استعمال ما ليس منه ممَّا يختصُّ بالظَّواهر اللُّغويّة ، كانت التسمية بالسَّماع أرجح وأولى .

ووجه ذلك أنَّ السَّماع خُصَّ بالمسموع عن العرب ، الذي هو غاية النَّحويّ في بناء القواعد والأحكام ، والقياس عليه ، ولم يَخْرُجْ عن هذا المفهوم إلى غيره إلَّا من إطلاقه على المسموع المقابل للمقيس عليه بحسب ما بيَّنَّتْهُ ، وهو مع هذا مُرتَبِطٌ أشَدَّ الارتباط بالظَّواهر اللُّغويّة المسموعة .

المطلب الثاني:

قواعد السَّماع النَّحويّ:

حدَّدَ العلماء قواعد لضبط إجراء عمليَّة السَّماع في تتبُّع الظَّواهر اللُّغويّة المستقراة لبناء القواعد النَّحويّة ، ولَمَّا كان قَصْدُهم وَضْعَ قوانين للعربيَّة تقتصر على العرب من دون سواهم من الأمم الأُخرى ، أو ممَّا كان بين ظهرانيهم من الموالي ، قال الجاحظ (ت٢٥٥هـ) : « مَرَّ الشَّعبي بناس من الموالي يتذاكرون النَّحو ، فقال : لَئِنْ أصلحتموه إنَّكم لأوَّلُ مَنْ أفسدَه »(١٤). فلمَّا كانت العربيَّة هي المقصودة بالدَّرس والتَّقنين انصرفت هِمَمُهُم لدراستها ، وتتبُّع ظواهرها اللُّغويّة ، ولَمَّا كان قَصْدُهم من وَضْعِ قوانينها يعود إلى تَوَقِّي اللَّحن في قراءة القرآن الكريم ، إذْ هو دستور هذه الأُمَّة ويجب الحفاظ عليه ، وما يَتْبَعُ هذا من فَهْمِ معانيه وتدبُّر آياته.

ولتحقيق هذه الأغراض والمقاصد قاموا بتحديد تلك اللُّغة المتوخَّاة بالدِّراسة على وَفْقِ بُعْدَين بارزين يحققان معاً غايتهم ، وهما : بُعْدَا المكان والزَّمان .

وهذان هما أبرز قواعد السَّماع، إذْ هما سابقان لعمليَّة السَّماع ، أمَّا الكثرة والقِلَّة والاطِّراد والشُّذوذ وغيرها ، فلا أحْسَبُ أنَّها من قواعد السَّماع ، إلَّا باعتبار مفهوم النَّقل عند ابن الأنباريّ ، وهو اعتبار مبنيٌّ على صِحَّةِ القياس على المسموع الكثير المُطَّرِد ، فهي إذاً من معايير نقد المسموع وليست من قواعده ، إذْ هي تابعة لعمليَّة السَّماع لا سابقة عليه . والفرق بينها وبين قواعد السَّماع أنَّ ما خرج بفضل هذين البُعْدَين من الظَّواهر اللُّغويّة لا يُحْتَجُّ به لخروجه كُلِّيًّا عن مفهوم الفصاحة ، ويَسْتَحِقُّ حينئذٍ وصفه بالضَّعْفِ أو الغلط أو الخطأ. على حين أنَّ ما خرج من الظَّواهر اللُّغويّة بمعايير نقد المسموع لا يُحْتَجُّ به كذلك لا لكونه غير فصيح بل لمعارضته بغيره ، ويَسْتَحِقُّ حينئذٍ وصفه بالفصاحة ، ولا يوصف بالخطأ .

وهذان البُعْدَان بُنِيَا في التَّفكير النَّحويّ على مبدأ سليم في أثناء عمليَّة الاستقراء ، وهو سلامة اللُّغة المستقراة من كُلِّ الشَّوائب من اللَّحن والفساد وغيرهما ، وقد تحقَّق لهم ذلك بفضل هذين البُعْدَين .

أولاً : البُعْدُ المكانيُّ :

قسَّم النُّحاة الرُّقعة المكانيَّة « ففرقوا بين لغة البادية ولغة المدينة ، وبين قبائل الوسط وقبائل الأطراف» (١٥)، وما هذا إلَّا لِمَا بَدَا للنُّحاة من ظهور اللَّحن وتفشِّيه في المدن والحواضر الإسلامية ، بسبب التَّمدُّن والتَّحضُّر ، وكثرة الاختلاط بالأعاجم والموالي ، والاتِّساع الحضاري ، بسبب انتشار الإسلام من جهة ، وبسبب التَّوسُّع الاقتصادي كذلك ، بعد اتِّساع رقعة الفتوحات الإسلامية من جهة أُخرى ، وقد رَوَى الجاحظ بعض مظاهر هذا الفساد في المدن ، فقال :« وقد يتكلَّمُ المُفَلْفَقُ الذي نشأ في سواد الكوفة بالعربيَّة المعروفة ، ويكون لفظه مُتخيَّراً فاخراً ، ومعناه شريفاً كريماً ، ويَعلمُ مع ذلك السَّامعُ لكلامه ومخارج حروفه أنَّه نبطيٌّ . وكذلك إذا تكلَّم الخُرَسانيُّ على هذه الصِّفة ، فإنَّك تعلم مع إعرابه وتخيُّر ألفاظه في مخرج كلامه ، أنَّه خُرَسانيٌّ. وكذلك إنْ كان من كُتَّابِ الأهواز » (١٦).

من هنا فقَدَ النُّحاة الثِّقة في لغة الحواضر ، فاقتصروا في أخْذِ اللُّغة على قبائل بعينها ، رأوا فيها سلامة اللُّغة ، وكان

المعيار الذي احتكم إليه النُحاة في تحديد القبائل التي تُؤخَذُ عنها اللُغة ، والقبائل التي لا يَصِحُّ الأخذ عنها ، هو معيار الفصاحة ، ذلك المعيار الذي ابنى في أساسه على مفهوم السَليقة ، فقد ورد في معاني (فَصُحَ) : « وأمّا (فَصُحَ) يَفْصُحُ فصاحةً فهو فصيح ، فمعناه : أنَّ كلامهُ تنقّى من اللَّحن والفساد ، فرتبةُ الفصاحة بعد الإفصاح»(١٧)، «والفَصيحُ في اللُغة: المُنْطَلِقُ اللِّسان في القَوْلِ الذي يَعْرِفُ جَيِّدَ الكلام من رَدِيْئِه »(١٨).

وورد في معنى السَليقة : « والسَليقةُ : الطَّبيعةُ والسَجيَّةُ ، وفلانٌ يقرأُ بالسَليقةِ، أي : بطبيعته لا بِتَعَلُّم ، وقيلَ : يقرأُ بالسَليقيَّةِ ، وهي منسوبةٌ ، أي : بالفصاحة من قولهم : سَلَقَوْكُمْ ، وقيلَ : بالسُليقيَّةِ ، أي : بِطَبْعِهِ الذي نشأ عليه ، ولغته » (١٩).

فإذا كانت السَليقة هي الطَبع ، فإنَّ ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) يرى أنَّها مَلَكَةٌ وليست طَبْعاً، وأنَّ بعض مَنْ لم يعرف شيئاً عن الملكات أطلق عليها الطَبع ، وأنَّ « الملكات إذا استقرت ورَسَخَتْ في مَحالِّها ، ظهرت كأنَّها طبيعةٌ وجِبلَّة لذلك المحل، ولذلك يظنُّ كثيرٌ من المغفلين ممَّن لم يعرف شأنَ الملكات أنَّ الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغةً أمرٌ طبيعيٌّ ، ويقول : كانت العرب تنطق بالطَبع ، وليس كذلك ، وإنما هي ملكةٌ لسانيةٌ في نظم الكلام تمكَّنتْ ورَسَخَتْ ، فظهرت في بادئ الرَّأي أنَّها جِبلَّةٌ وطَبْعٌ ، وهذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب ، وتكرُّره على السَمع والتفطن لخواص تركيبه » (٢٠)، وأيًّا كانت طَبْعاً أو مَلَكَةً فالنتيجة لدى النَظر النُحويّ واحدة ، إذْ بفقدهما يُفْقَدُ المقصود منهما ، وهو سلامة اللُغة ، فإنَّ مفهوم السَليقة ، ذلك المفهوم الذي عَنَى به النَحويون الطَبْعَ لا التَعَلُّم والدُرْبَةَ والمِرَانَ، ومجاهدةُ النَفْسِ بالتَكَلُّفِ أو التَعَلُّم يناقضُ هذا المفهوم ، فلا تُؤمَنُ معها حينئذٍ السَلامة في اللُغة المراد استقراؤها، وليس صحيحاً أنْ يكون النُحاة قد عَنَوا بالسَليقة « أنَّ النَشاط اللُغوي في الجنس العربيّ لا يعود إلى الدُربة والمران ، وإنما يمتدُّ عن الدَم والجنس»(٢١).

وإذا كان فقدان الطَبع قد أخرج بعض القبائل من الأخذ عنها ، فإنَّ الاختلاط بالأعاجم أو مجاورتهم كذلك أخرج قبائل عربية أُخرى من دائرة الأخذ عنها ، وهذا الأمر راجعٌ إلى غلبة الظَنِّ بفساد لغتهم ، بسبب ذلك الاختلاط وتلك المجاورة ، فلا تُؤمَنُ معه حينئذٍ السَلامة في اللُغة.

فإذا كانت سلامة اللُغة لا تتحقَّق إلّا في البراري والبوادي ، كان لزاماً على النُحاة تحديد تلك القبائل التي يُؤخَذُ عنها ، والقبائل التي لا ينبغي الأخذ عنها ، وقد حدَّد الفارابي (ت٣٣٩هـ) تلك التي أخذ عنها أهْلُ المِصْرَين : البصرة والكوفة ، فقال: « وهم قَيس وتَميم وأسَد وطَي ثم هُذَيل ، فإنَّ هؤلاء هم مُعظَم مَنْ نُقِلَ عنه لسان العرب ، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيءٌ ، لأنَّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأُمم » (٢٢).

فإذا اجتمع الأمران في البادية ، وهما : عدم المجاورة والاختلاط ، والطَبْعُ وعدم التَكَلُّف، حينئذٍ حكموا بفصاحة المأخوذ والمأخوذ عنهم ، حتى وإنْ كان ذلك المسموع قليلاً أو شاذًّا أو نادراً لا يُقاس عليه ، أو لغةً لقوم من دون آخرين.

ثانياً : البُعْدُ الزَمانيُّ :

إذا كان التَقسيم الجغرافيُّ لرقعة المسموع بُنِيَ على الحفاظ على سلامة اللُغة المرادة بالدِراسة والبحث ، بناءً على مفهومي الفصاحة والسَليقة في نظر النُحاة ، فإنَّ التَقسيم الزَمانيّ اعتمد على مبدأ السَلامة نفسه في اللُغة من خلال مفهومي الفصاحة والسَليقة ، بناءً على فهمهم السَليم لفكرة سرعة التَمدُّن والاتِّساع الحضاريّ والعمرانيّ، بسبب انتشار الإسلام من جهة ، والتَوسُّع الاقتصاديّ بعد اتِّساع رقعة الفتوحات الإسلامية من جهة أُخرى ، فأصبح لهذا التَوسُّع الاقتصاديّ أثرٌ في استقرار كثير من أهل البادية في المدن . لهذا غَلَبَ بعد انقضاء عصر الاستشهاد – الذي حدَّده النُحاة – الاختلاطُ والمجاورة للأُمم الأُخرى ، وفقدانُ الطَبْعِ أو المَلَكَةِ في اللُغة التي كانت أحدَ الأسباب البارزة لمفهومي الفصاحة والسَليقة في نظر النُحاة .

وكذلك أنَّ مبدأ التطور اللُغوي للُغات الذي وعاه النُحاة الأوائل أحدُ الأسباب التي حَدَتْ بهم إلى تحديد نهاية زمنيَّة

محدَّدة لعصر الاستشهاد ، أمّا بدايته فأغْلَبُ الظّنّ أنّها كانت مطلقة لم تتحدَّد تحديداً زمنيًّا قاطعاً ، قال الدكتور محمد خير الحلواني : « تمتدُّ الحقبةُ التي استقرى النحويون فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها ، ذلك أنّنا نجدهم يحتجُّون بكلام الزَّبّاء وجُذَيمة الأبْرش وأعْصُر بن سعْد ، ويحتجُّون بكلام عُمارة بن عَقيل ، وأبي عبد الله الشَّجريّ، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع » (٢٣).

أمّا نهاية عصر الاستشهاد فقد اخْتُلِفَ فيه بحسب ما بيَّنه البغداديُّ (ت١٠٩٣هـ) ، إذْ ذكر تقسيم العلماء للشُّعراء على أربع طبقات ، فقال :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى .

الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسّان .

الثالثة : المتقدمون : ويُقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق .

الرابعة : المولَّدون ، ويُقال لهم المُحدَثون ، وهم مَنْ بَعْدَهم إلى زماننا كبشّار بن بُرد ، وأبي نواس » (٢٤).

ثُمَّ ذكر أنّ الطَّبقتين الأُوْلَيَيْنِ « يُستشهَدُ بشعرهما إجماعاً ، وأمّا (الثالثة) فالصحيح صحَّةُ الاستشهاد بكلامها » (٢٥).

فالطَّبقتان الأُوْلَيانِ المُسْتَشْهَدُ بشعرهما إجماعاً شملت شعر الشُّعراء الجاهليّين والشُّعراء المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .

أمّا الطَّبقة الثّالثة ، وهم المتقدمون الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق وطبقتهما ، فقد ذهب البغداديُّ إلى صحَّة الاستشهاد بشعرهم ، وحكى الخلافَ في ذلك ، فقد « كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شَرمة ، ويُلَحّنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمة وأضرابهم » (٢٦)، ويُعَلِّلُ هذا بالمعاصرة للنُّحاة ، « لأنّهم كانوا يَعُدُّونهم من المُوَلَّدين، لأنّهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرةُ حجابٌ » (٢٧).

أمّا الطَّبقة الرّابعة ، وهم ما يُطْلَقُ عليهم المُوَلَّدون أو المُحْدَثون ومَنْ بَعْدَهُمْ ، فقد نقل السُّيوطيُّ الإجماع على « أنّه لا يُحْتَجُّ بكلام المُوَلَّدين والمُحْدَثين في اللغة والعربية، وفي« الكشّاف » ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمّة اللغة ورواتها ، فإنّه استشهدَ على مسألة بقول حَبيب بن أوْس » (٢٨)، وكأنَّ السُّيوطيَّ لا يَعْتَدُّ بخلاف الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) في هذه الطَّبقة ، أو تخصيصها بالعلماء وأئمّة اللُّغة ورواتها ، حين حَكَى الأجماعَ على عدم الاحتجاج بكلام المُوَلَّدين أو المُحْدَثين ، ويرى البغداديُّ أنّ الصَّحيح « أنّه لا يُسْتَشْهَدُ بكلامها مطلقاً » (٢٩).

وكذلك حَكى الخلافَ بين العلماء في هذه الطَّبقة ، فقال : « وقيل يُسْتَشْهَدُ بكلام مَنْ يُوثَق به منهم ، واختاره الزَّمخشري ، وتبعه الشّارح المحقّق ، فإنّه استشهد بشعر أبي تمّام في عدّة مواضع من هذا الشّرح » (٣٠).

ولَعلّ السَّبَبَ في عدم صلاح الاحتجاج بشعر هذه الطَّبقة على ما يُقَرِّرُ من أمور العربيّة في اللُّغة ، هو غلبةُ الظَّنّ في عدم سلامتها ، بسبب انتشار الفساد واللَّحن وتفشّيه ، بسبب كثرة الاختلاط بغيرهم ، وفقدان الطَّبْعِ – أو المَلَكَةِ – الذي يُعَدُّ أبْرَزَ ركائز السَّليقة التي انبنى عليها مفهوم الفصاحة عند النُّحاة ، فلا تُؤْمَنُ مع هذا سلامة اللُّغة .

المطلب الثّالث:

تقسيم المسموع على متواتر وآحاد ومرسل ومجهول:

قَسَّمَ ابن الأنباريّ المادة المنقولة بالنَّظر إلى ناقليها وعددهم على « قسمين : تواتر وآحاد » (٣١)، والغاية من تقسيم المنقول المسموع أو المرويّ على متواتر وآحاد، هي معرفة مدى سلامة اللُّغة المنقولة المُسْتَشْهَدِ بها وحُجِّيَّتها في الاستدلال ، والتَّرجيح بين النُّصوص المُسْتَدَلّ بها عند تعارضها ، فقد « جعلوا كُلّ قسم من هذين القسمين يُفْضي إلى علم خاصّ ، له وزنه في تحليل النُّصوص عند تعارضها »(٣٢).

وقد عَرَّفَ ابن الأنباريّ المتواتر بأنّ « يبلغ عددُ النَّقلة إلى حدّ لا يجوز فيه على مثلهم الاتّفاق على الكذب » (٣٣)، وعَرَّفَ الآحاد بأنّه ما « تفَرَّدَ بنقله بعضُ أهل اللُّغة ، ولم يُوجَدْ فيه شرط التَّواتر » (٣٤).

فهذا التَّقسيم للمادة اللُّغويَّة المسموعة أو المرويَّة على متواتر وآحاد له ارتباطٌ وثيقٌ بمفهوم الكثرة ، بخاصَّة فيما يتعلَّقُ

بعدد النَّقلة ، فإذا كان التَّواتر هو أنْ يَبْلُغ العددُ حدًّا لا يجوز فيه على مثلهم الاتِّفاق على الكذب ، والآحاد بُنِيَ على التَّفرُّد في النَّقل ، فإنَّ الأَخْذَ في الاحتجاج والتَّرجيح بين المسموعات في مسائل الخلاف النَّحويّ المُسْتَدَلِّ عليها بالسَّماع مما كان نَقَلَتُهُ أَكْثَرَ من غيره أَوْلَى .

واشتراط العدالة والأمانة في ناقل اللُّغة مرتبط بنقل الآحاد لا بنقل التَّواتر ، إذْ نَقْلُ التَّواتر يستحيل معه الاتِّفاق على الكذب ، فإذا استحال الاتفاق على الكذب في التَّواتر عُلِمَ قطعاً أنَّ اشتراط العدالة يكون في نَقْلِ الآحاد ، لهذا اشترط ابن الأنباريّ : « أنْ يكون ناقل اللُّغة عَدْلاً، رجلاً كان أو امرأة ، حُرًّا كان أو عبداً ، كما يُشترط في نقل الحديث »(٣٥). فإذا اتَّصفَ ناقل اللُّغة بالعدالة والأمانة والضَّبط والإتقان في نقل الآحاد قُبِلَ ما نُقِلَ عنه، و« لا يُشْتَرَطُ أنْ يوافقه في النَّقل غيرُه » (٣٦)، إذ الانفراد بنقله لا يَطْعَنُ في عدالته .

لهذا يؤكِّد الشَّاطبيُّ إنشاد القدماء لشواهده التي نقلها عنهم مَعْزُوَّةً لقائليها تارةً، وغيرَ مَعْزُوَّةٍ تارةً أُخرى ، ويُضَمِّنُ بعض شواهده المشاركة في إنشادها ، ويذكر أحياناً كثيرة في المسموعات النَّثريَّة حكاية العلماء النَّاقلين لها (٣٧).

من هنا كان جواز الاحتجاج بالشِّعر المجهول قائله مبنيًّا على الثِّقة والعدالة في ناقله ، وفي هذا تأكيد لنظر النُّحاة في إجراء المسموع المُسْتَدَلِّ به إذا كان آحاداً، إذ اعتمادهم على هذا المنقول على هذه الصِّفة مبنيٌّ على الثِّقة في ناقله وكونه عدلاً. وما تعلَّقُ العدالة بنقل الآحاد إلَّا لتطرُّقِ الاحتمال إليها ، من جهة جواز وقوع الكذب في المنقول ، وهو تعليلُ إفادةِ الآحاد الظَّنَّ عند القائل إنَّه يُفِيْدُ الظَّنَّ .

وكَمَا قُسِّمَ المنقول إلى متواتر وآحاد بحسب النَّاقلين له ، قُسِّمَ كذلك إلى مرسل ومجهول، فالمرسل عرَّفه ابن الأنباريّ : « هو الذي انقطع سنده ، نحو أنْ يروي ابن دُريد عن أبي زيد»(٣٨)، أمَّا المجهول فهو « الذي لم يُعْرَفْ ناقله ، نحو أنْ يقولَ أبو بكر ابن الأنباري : حدثني رجلٌ عن ابن الأعرابي » (٣٩)، وهما غيرُ مقبولَين عنده ، مُعَلِّلاً لذلك بأنَّ « العدالة شرطٌ في قبول النَّقل ، والجهلُ بالنَّاقل وانقطاعُ سند النَّاقل يوجبان الجهلَ بالعدالة ، فإنَّ مَنْ لم يُذْكَرِ اسمه، أو ذُكِرَ اسمه ولم يُعْرَفْ لم تُعْرَفْ عدالته ، فلا يُقْبَلُ نقله » (٤٠).

وأَوْرَدَ ابن الأنباريّ رَأْياً آخر لبعض النُّحاة قَبِلُوا فيه المرسل والمجهول ، مُعَلِّلين لهذا بأنَّ « الإرسالَ صَدَرَ مِمَّنْ لو أَسندَ لَقُبِلَ ولم يُتَّهَمْ في إسناده ، فكذلك في إرساله ، فإنَّ التُّهمةَ لو تطرَّقت إلى إرساله لتطرَّقت إلى إسناده ، وإذا لم يُتَّهَمْ في إسناده فكذلك في إرساله ، وكذلك النَّقل عن المجهول صَدَرَ مِمَّنْ لا يُتَّهَمُ في نقله ، لأنَّ التُّهمةَ لو تطرَّقت إلى نقله عن المجهول لتطرَّقت إلى نقله عن المعروف » (٤١).

ورَدَّ ابن الأنباريّ بأنَّ « هذا اعتبارٌ فاسدٌ ، لأنَّ المُسْنَدَ قد صُرِّحَ فيه باسم النَّاقل ، وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المُرسَل ، وكذلك أيضاً النَّقل عن المجهول لم يُصَرَّحْ أيضاً فيه باسم النَّاقل ، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صُرِّحَ باسم النَّاقل ، فبَانَ بهذا أنَّه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول » (٤٢).

والمُرسَلُ والمجهولُ كلاهما يتعلَّق بالرُّواة ، إلَّا أنَّ المُرسَلَ إسقاطُ بعض السَّنَدِ جهلاً أو عمداً لِعُلُوِّ الرِّواية أو اختصارها ، وهو في العمد أقربُ إلى الكذب ، وفي الاختصار يوجب جهل العدالة كَمَا قال ابن الأنباريّ . أمَّا المجهول فالذي يَتَبَيَّنُ من تمثيل ابن الأنباريّ له أنَّه ذِكْرُ السَّنَد لكنْ على سبيل الإبهام ، فلا تَعَلُّقَ له بالمنقول عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيَّتهم ، وهو الصَّوابُ ، لهذا قال السُّيوطيُّ في ابن الأنباريّ بعد أنْ نقل عنه حَدَّ المجهول : « وذَكَرَ في الإنصاف أنَّه لا يُحْتَجُّ بشعر لا يُعْرَفُ قائله ، يعني خوفاً من أنْ يكون لمُوَلَّد . فإنَّه أوردَ احتجاج الكوفيين على ذلك » (٤٣).

وينبغي التَّنبيه على أمر ضروريّ يتعلَّق بالحديث عن المجهول ، وهو ما ذكره السُّيوطيُّ وسمَّاه : التَّعديل على الإبهام ، إذْ قال:« التَّعديل على الإبهام : نحو : أخبرني الثِّقة » (٤٤)، وضرورته تكمن في استعمال القدماء له بكثرة ، قال السُّيوطيُّ : « وقد استَعْمَلَ ذلك سيبويه كثيراً في كتابه ، يعني به الخليلَ وغيره»(٤٥)، وقد رُوِيَ أنَّ أبا زيدٍ الأنصاريّ (ت٢١٥هـ) قال :« كان سيبويه غلاماً يأتي مجلسي، له ذؤابتان ، فإذا سمعتهُ يقول : حدَّثني مَنْ أثق بعربيَّته ، فإنَّما يعنيني»(٤٦).

« وكان يونس يقول : حدَّثني الثِّقة عن العرب ، فقيل له : مَن الثِّقة ؟ قال : أبو زيد، قيل له : فلِمَ لا تُسمِّيه ؟ قال:هو حيٌّ بعدُ ، فأنا لا أُسمِّيه »(٤٧)، وأكثر نقول الشَّاطبيّ عن سيبويه (ت١٨٠هـ) على هذه الصِّفة(٤٨).

والثِّقة في عدالة العلماء الأوائل النَّاقلين للُّغة مُشافَهةً عن الأعراب الفصحاء عند الشَّاطبيّ مبنيَّةٌ على غلبة الظَّنّ، إذْ يُقرِّرُ أنَّه « لا يَسوغ نسبةُ النَّاقل ، إذا كان عَدْلاً ، إلى الكذب أو الوَهْم إلَّا ببرهان واضح ، وإلَّا فالظَّاهر الصِّدق»(٤٩)، وأنَّ « الإنصاف أنَّ ما نقلوه فَهُمْ ذَوُو عُهْدَتِه ، وهم مَحْمُولُون على الصِّدق » (٥٠)، وأنَّه « لابُدَّ من تصديق الرُّواة »(٥١)، بل يؤكِّد الشَّاطبيُّ « أنَّ السَّماع إذا أثبته ثقةٌ لم يُطْرَحْ بسبب أنَّ ثقةً آخر لم يُثْبِتْهُ لعدم اطِّلاعه عليه، بل القاعدة المستمرَّة أنَّ المُثْبِتَ في أمثال هذه الأمور مُقَدَّمٌ على النَّافي » (٥٢)، فيحمل الشَّاطبيُّ عدالتهم وأمانتهم على الظَّاهر من حالهم ، وقد عُلِمَتْ عدالتهم ، فعند انتفاء حصول الدَّليل على عدم عدالتهم وَجَبَ حَمْلُ حالهم على ظاهرها من الصِّدق ، ولمَا عُرِفَ من أنَّه لا باعثَ على الكذب أو الوضع في اللُّغة كَمَا هو في الحديث . لهذا ذكر الشَّاطبيُّ أنَّ النَّاظم لم يَلْتزِمْ مذهباً في منع صرف المنصرف للضَّرورة ، وهي مسألة خلافيَّة بين البصريِّين والكوفيِّين (٥٣)، « بل أخبر بالسَّماع فقط وقَبِلَهُ ، وسَلَّمه تنكيتاً على مَنْ تَهَجَّمَ من النَّحويين البصريين على ردِّ روايات رَوَاها الكوفيون ، وتكذيب ناقليها فيها ، إذْ ليس هذا شأن العلماء »(٥٤).

وكذلك نَصَّ الشَّاطبيُّ على ثقته في سيبويه ، فقال في رَدِّه على قطرب (ت٢٠٦هـ) الذي ذهب إلى أنَّ الإشْمام من وَضْع النَّحويين ، وليس بمسموع عن العرب : « وهذا فاسدٌ لأنَّه وإنْ لم يُسْمَعْ مأخوذٌ بالأبصار من أفواه العرب ، وقد قال سيبويه بعد كلامه في الإشْمام :« وهذا قولُ العرب ويونس والخليل » فعَزَاهُ إلى العرب ، وهو الثِّقة فيما يَنْقُلُ فلا يُسْمَعُ كلامُ غيره في ذلك » (٥٥).

وقال في وَصْفِهِ لسيبويه عند تفسيره لقول النَّاظم في باب التَّرخيم « وذا عَمْرٌو نقَلْ»(٥٦) – أيْ : سيبويه – :

« كان – رحمه الله – ثقةً ثَبْتاً فيما ينقله ، مُحَقِّقاً في علمه ، لم يَرَ في زمانه مثلَه فهماً لكلام العرب ، وشَرْحاً لمقاصده ، وهو أَثْبَتُ مَنْ أخذ عن الخليل على صِغَرِ سِنِّه»(٥٧).

وقد قال ابنُ جنِّيّ (ت٣٩٢هـ) في سيبويه : « ولو كان إلى النَّاس تخيير ما يحتمله الموضع والتسبب إليه لكان الرَّجل أقومَ من الجماعة به ، وأوصل إلى المراد منه ، وأنفى لشغب الزَّيغ والاضطراب عنه » (٥٨).

وقال أيضاً : « ولا كان بحمد الله مُزَنَّا بريبة ولا مغموزاً في رواية »(٥٩).

وكذلك فسَّر الشَّاطبيُّ قول النَّاظم في نواصب الفعل المضارع : « فأقبَلْ مَا عَدَلْ رَوَى»(٦٠)، بقوله : « فكأنَّه يقول : إنَّ ما جاء من ذلك برواية العَدْلِ فإنَّ حُكْمَهُ أنْ يُقْبَلَ قَبُولاً ويُحْفَظَ فقَطْ » (٦٢).

المطلب الرَّابع:

الإخبار عن السَّماع إثباتاً أو نفياً:

يجعل الشَّاطبيُّ الإخبارَ عن السَّماع إثباتاً أو نفياً على ضربين : أحدهما : سَهْلٌ يسيرٌ ، والآخر : صَعْبٌ عسيرٌ ، فأمَّا الضَّرْبُ الأوَّل ، فيقول فيه : « إنَّ إثبات السَّماع من حيثُ إنَّه سُمِعَ ، أو نَفْيَ السَّماع من حيث لم يَبْلُغ النَّافي ذلك سَهْلٌ يسيرٌ » (٦٢)، ويُعَلِّلُ لذلك بأنَّه « نَقْلٌ وإخبارٌ عن أمر محسوس لا يُنْكِرُهُ عاقل»(٦٣).

فجعل هذا الضَّرب من جهة الإخبار عن السَّماع من غير تقييد بِقِلَّةٍ أو كثرة أو نُدْرَةٍ ، وبنى على ذلك « أنَّ السَّماع إذا أثبته ثقةٌ لم يُطْرَحْ بسبب أنَّ ثقةً آخر لم يُثْبِتْهُ لعدم اطِّلاعه عليه ، بل القاعدة المستمرَّة أنَّ المُثْبِتَ في أمثال هذه الأمور مُقَدَّمٌ على النَّافي ، لأنَّه النَّافي لم يقُلْ : إنَّه غيرُ موجود بإطلاق ، وإنَّما قال : لم أَحْفَظْهُ، أو لا أَعْلَمُهُ ، وعدم علْمِه لا يَدُلُّ على عَدَمِهِ ، فمن هنا كان قول المُثْبِتِ أولى»(٦٤). أمَّا الضَّرب الآخر العسير، فيقول فيه:« أمَّا إثباته أو نَفْيُهُ ، من جهة ما يُقَاسُ عليه أو لا يُقَاسُ ، فليس بالسَّهْلِ ولا باليسير » (٦٥)، ويُعَلِّلُ لذلك بأنَّ الذين « اعتنوا بالقياس والنَّظَر فيما يُعَدُّ من صُلْبِ كلام العرب وما لا يُعَدُّ لم يثبتوا شيئاً إلَّا بعد الاستقراء التَّامّ ، ولا تقْوَةَ إلَّا بعد الاستقراء التَّامّ ، وذلك كلُّه مع مُزَاوَلَةِ العرب ، ومُدَاخَلَةِ كلامها ، وفَهْمِ مقاصدها ، إلى ما يَنْضَمُّ إلى ذلك من القرائن ومقتضَيات الأحوال ، التي لا يقومُ غيرُها مقامَها ، فبَعْدَ هذا كلِّه ساغ لهم أنْ يقولوا : هذا يُقَاسُ ، وهذا لا يُقَاسُ . هذا يقولُه مَنْ لا يقُولُ كذا . وهذا

مِمَّا اسْتُغْنِيَ عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامَّة التي لا يُفْضِي بها إلَّا مَن اطَّلع على مآخذ العرب ، وعَرَفَ مآل مقاصدها . وهذا أمرٌ مقطوعٌ به عند أرباب هذا الشَّان، ومَنْ فَهِمَ كلام الأئمَّة في تَوَالِيفهم لم يَخْفَ عليه ما ذُكِرَ »(٦٦).

فجعل هذا الضَّرب من جهة الإخبار عن السَّماع مُقَيَّداً بكثرة أو اطِّراد ، فيكون مُثْبَتاً من هذه الجهة فيُقَاسُ عليه ، أو مُقَيَّداً بِقِلَّةٍ أو نُدْرَةٍ أو شُذُوذٍ ، فيكون منفيًّا من هذه الجهة فلا يُقَاسُ عليه .

وقد ذَكَرَ الشَّاطبيُّ هذا الأصل في الإخبار عن السَّماع إثباتاً أو نفياً ، وقرَّره في معرض جوابه عن السُّؤال الذي أورده على النَّاظم في إطلاق التَّعجُّب من الفعل الثُّلاثيّ إذا كان نادراً في الاستعمال ، فمقتضى إطلاقه أنَّه لا يُفْتَقَرُ فيه إلى (أَشَدَّ) ونحوه ، على خلاف ما عَدَّهُ المتقدِّمون، من شَوَاذِّ التَّعجُّب قولهم : « (ما أَفْقَرَهُ) لأنَّه عندهم من (افْتَقَرَ) وإنْ كان قد سُمِعَ (فَقُرَ ، وفَقِرَ) بمعنى : افْتَقَرَ »(٦٧).

فأجاب عن ذلك مُقَرِّراً ما وَرَدَ في السُّؤال : « ثُمَّ إنَّ ما أثبته بعضُهم إنَّما أثبته غير مقيد بنُدُور ، فيُحمل على إطلاقه حتى يَدُلَّ دليلٌ على النُّدور ، أو أنَّه لغةٌ لبعضٍ لا يستعمله الباقون، فحينئذٍ يكون ما قال في السُّؤال . ومثل ذلك لا يُوجد في الاستقراء إلَّا نادراً ، فلا يُعْبَأُ به » (٦٨)، ونَقَلَ قول ابن مالك : « وليس الأمر كما زعموا ، بل استعملت العرب : مَقُتَ ، وفَقُرَ ، وشَهِيَ ، وحَيِيَ . ثم قال : وممَّن خَفِيَ عليه استعمالُ (حَيِيَ) بمعنى (اسْتَحْيَا) أبو علي الفارسيُّ ، وممَّن خَفِيَ عليه استعمال (فَقُرَ ، ومَقُتَ) سيبويه ، قال : ولا حُجَّةَ في قول من خَفِيَ عليه ما ظَهَرَ لغيره ، بل الزِّيادةُ من الثِّقة مقبولة » (٦٩).

قال الشَّاطبيُّ : « وقد ذَكَرَ استعمالَ ما ذُكِرَ جماعةٌ من أئمَّة اللُّغة . يعني : كابن سِيدَه(٧٠)، وابن القُوطيَّة (٧١)، وابن القَطَّاع (٧٢)، وغيرهم ، ونقلوها عن أئمَّةٍ ، فإذا ثبت هذا وَجَبَ المَصيرُ إليه وطَرْحُ ما عداه ، وما ذَهَبَ إليه هنا قد ذَهَبَ غيرُه إلى ذلك » (٧٣).

فالخلاف الذي طرحه الشَّاطبيُّ هنا ، وبَنَى عليه هذا الأصل ، هو أنَّ ابن مالك لا يقول بشذوذ ما وَرَدَ في التَّعجُّب عند المتقدِّمين ، بناءً على إثبات الثِّقة للثُّلاثيّ . فبَنَى الشَّاطبيُّ أصله على نفي إثبات الثُّلاثيّ من جهة القياس ، ونفي الاستدراك على المتقدِّمين . إذْ قال بعد أنْ صَحَّحَ وجه السُّؤال ، وقَرَّرَ مذهب ابن مالك في « شرح التسهيل » (٧٤): « ولكن ههنا قاعدةٌ هي من المتقدِّمين على بَال ، ويُغفلها أكثرُ المتأخِّرين إلَّا مَنْ فَهِمَ مقاصد المتقدِّمين ، وحَذَا حَذْوَهم » (٧٥).

ثُمَّ أخذ في تقسيم الإخبار عن السَّماع إثباتاً أو نفياً من الجهتين لدى نظر المتقدِّمين ، وإخباراً منه عن طريقتهم في الإخبار عن المسموع ، وبعد أنْ قرَّره على الوجه الذي ذَكَرَهُ ، أجراه على ما وَرَدَ في السُّؤال ، فقال : « وإذا ثبت هذا فإنَّهم لم يَدَّعُوا في (ما أَفْقَرَهُ) وأخواته أنَّه شاذٌّ إلَّا بعد أنْ عرفوا بالاستقراء التَّامِّ أنَّ قائله لا يَتَكَلَّمُ بـ(فَقُرَ) ونحوه ، وإنْ تَكَلَّمَ به ففي شِعْرٍ أو نادرِ كلام ، وما لا يَنْبَنِي عليه القياس ، وإلَّا لكان نفيهم لذلك نفياً لِمَا لا عِلْمَ لهم بنَفْيه ولا إثباته ، وهذا لا يَصِحُّ أنْ يُنْسَبَ إلى عَدْلٍ منهم على حال ، كَمَا لا يُنْسَبُ مثلُ ذلك إلى فَقِيهٍ أو أُصُولِيّ أو غيرهما »(٧٦).

ثُمَّ أَيَّدَ ما ذَهَبَ إليه ، بقول « بعض المحقِّقين في مسألةٍ من مسائل التَّعجُّب: إثباتُ أنَّهم تعجَّبوا من فِعْلٍ مَا بأنْ يُسْمَعَ التَّعجُّب منه هَيِّنٌ سَهْلٌ ، وأمَّا نفيُ أنَّهم لا يتعجَّبون منه بأنْ لم يُسْمَعْ صَعْبٌ عَسِرٌ شاقٌّ ، إلَّا على إمامٍ موثوقٍ به ، قد فَهِمَ من قَرَائِنَ ومجموعِ أحوالٍ وظَوَاهِرَ تعَمُّدَهُمْ لترك ذلك ، وما أَعَزَّ ذلك وأَقَلَّهُ » (٧٧).

وإذا كان هذا التَّقسيم للإخبار عن السَّماع إثباتاً أو نفياً إخباراً عن صنيع المتقدِّمين وطريقتهم في إثبات السَّماع ونفيه ، فإنَّ الشَّاطبيَّ لم يُغفل المتأخِّرين ، بل زاد على تنبيههم بفعل المتقدِّمين ، بأنْ وَضَعَ لهم أصلاً في النَّظر إلى المسموع والإخبار عنه إثباتاً أو نفياً ، مُتَّخِذاً من مسألة التَّعجُّب مثالاً يُوَضِّحُ بها مقصده ، فقال في وجوب قبول قول المتقدِّم : « فَمَنْ كان مِثْلَهُمْ فواجبٌ أنْ يُقْبَلَ قولُه نفياً وإثباتاً ، وهم قد قالوا : إنَّ (ما أَفْقَرَهُ) وأخواته شاذٌّ ، لعدم جَرَيانِه على الثُّلاثيّ ، فلم يقولوا ذلك إلَّا بعد فَهْمِهِ من العرب كذلك » (٧٨).

ويستثني من ذلك ما إذا سُمِعَ فيما بَعْدُ ما يُخالف المتقدِّم ، فيُقَرِّرُ أنَّه إذا « سُمِعَ بعد ذلك الثُّلاثيُّ مثلاً فالواجبُ على المتأخِّر التَّوَقُّفُ حتى يَدْخُلَ من حيثُ دَخَلَ المتقدِّم ، فإنْ وَجَدَ الأمر مُسْتَتِبًّا مُطَّرِداً على خلاف ما قال الأوَّل لم يَسَعْهُ

إلَّا مخالفته » (٧٩). فيجيز له الشاطبيُّ مخالفته إذا كان المسموع مخالفاً للمتقدِّم ومُطَّرِداً ، فيكون السَّماع حينئذٍ مثبتاً عند هذا المتأخِّر من الجهتين ، أيْ : من جهة وروده ومن جهة اطِّراده ، ولا مبالاة في مخالفة المتقدِّم . أمَّا إذا لم يجده مُطَّرِداً بأنْ يكون مثبتاً من جهة واحدة ، فيرى الشَّاطبيُّ أنَّ على المتأخِّر التَّوقُّف ، فيقبله قبولاً ويوقفه على السَّماع ، فيكون إثباته من جهة وروده فقط .

فإذا كانت الزِّيادة من الثِّقة مقبولة ، فإنَّ الشَّاطبيَّ يؤكِّد تقليد المتقدِّمين واتِّباعهم حين المشاركة في الإخبار عن السَّماع إثباتاً أو نفياً ، فيقول : « فإن اجتمع على ما قال الأوَّلُ أئمَّةٌ مِثْلُهُ فينبغي تقليدُهم ، لأنَّهم عن السَّماع يُخْبِرُون لا عن آرائهم » (٨٠)، لأنَّ ذلك إخبارٌ عن أمر محسوس لا مجالَ للعقل فيه .

أمَّا إذا حصل للمتأخِّر شكٌّ من خلال الاستقراء لِمَا سُمِعَ مخالفاً للأوَّل ، فالشَّاطبيُّ يجعله على وجهين ، بحسب استناد الشَّكِّ إلى سَبَبٍ ، فيقول:« وألَّا لم يَقْطَعْ في المسألة بنفي ولا إثبات إنْ حصل له في الاستقراء شكٌّ يَسْتَنِدُ إلى سبب ، وإنْ لم يكن له سببٌ في الشَّكِّ يَستَنِدُ إليه فالأوْلَى الوقوفُ مع ما قال الأوَّلُ»(٨١). ويُعَلِّلُ لذلك بأنَّ الأوَّل « إنَّما حَكَمَ عن بَصيرة ، وهذا ليست له في المسألة بَصيرَةٌ يَسْتَنِدُ إليها»(٨٢).

ويتجلَّى ممَّا وَرَدَ أنَّه إذا أخبرَ الأوَّلُ عن المسموع بخبرٍ إثباتاً أو نفياً مطلقاً أو بقيد ، وأخبرَ المتأخِّرُ عنه إثباتاً أو نفياً بما يخالف الأوَّلَ ، فلا يكون إخبارُ المتأخِّر عنها إلَّا بقيد ، لأنَّه مخالفٌ . وإذا أخبرَ المتأخِّرُ عن المسموع إثباتاً أو نفياً بقيد بما يخالف الأوَّلَ ، وكان الأوَّلُ مُنفرداً ، واطَّرَدَ للمتأخِّر قيدُه جازت له مخالفة الأوَّل ، والبناء على ما اطَّرَدَ عنده ، وإنْ لم يَطَّرِدْ قيدُه وافق الأوَّلَ فيما قال ، بناءً على حُجِّيَّة نقْلِ الآحاد ، لأنَّ الثِّقة والعدالة شرطان فيه .

وقد أفْضَى الشَّاطبيُّ في جواب السُّؤال في مسألة التَّعجُّب بعد أنْ قرَّر هذا الأصل إلى « أنَّ ما استَدْرَكَ المتأخِّرون هنا غيرُ مُخَلِّصٍ . وابن مالك منهم » (٨٣).

ثُمَّ أورد اعتراضاً على الأصل الذي قرَّره ، وكأنَّه إشكالٌ عليه ، فقال : « فإنْ قيل : فإذا نقَلَ أهلُ اللُّغة هنا الثُّلاثيَّ وإنْ لم يقيِّدوه بقلَّةٍ ولا نُدُورٍ ، ولا اختصاصٍ بقومٍ دون قوم ، فذلك دليل على كثرة استعمالها ، وهكذا فعلوا في أكثر ما تقدَّم ، وإذا كان كذلك فهو دليل على صحَّة الاستدراك » (٨٤).

وأجاب عن ذلك بأنَّ « أكثر اللُّغويين إنَّما ينقلون السَّماع مطلقاً من غير تتبُّعٍ لهذه الأمور ، وإنَّما يتعرَّض لها مَنْ كان نحويًّا في الغالب ، ولا عَتْبَ عليهم ، فإنَّهم سالكون سبيل مُجَرَّدِ النَّقْلِ ، ولاسيَّما أهلُ النَّوادر منهم ، والتَّفقُّهُ في المنقول من صناعة أخرى » (٨٥)، وهي صناعة النَّحو .

وقد خَتَمَ الشَّاطبيُّ تقرير هذا الأصل بنصيحة وَجَّهَها للمتأخِّرين ، مُبيِّناً اعتناءَ الحُذَّاقِ منهم بقواعد المتقدِّمين،فقال : «فلْيتحفَّظ الواردُ على أمثال هذه المسائل ، فالمتقدِّم أعْرَفُ بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخِّرين ، ولذلك نرَى الحُذَّاق يعتنون بقواعد المتقدِّمين ، ويتحامَوْن الاعتراض عليهم ، بل يقلِّدون نقْلَهم وقياسَهم ، ويحتجُّون لهم ما استطاعوا ، مراعاةً لهذه القاعدة، فيَظُنُّ الشَّادِي في النَّحو أنَّ ذلك من باب التَّعصُّب للمذهب ، وليس كذلك»(٨٦).

ويَتَبَدَّى ممَّا مَضَى أنَّ نقْلَ غير المتفقِّه في المنقول إنْ أخبرَ عن المسموع إثباتاً أو نفياً بإطلاق من دون قيد ، لا يُحْمَلُ على إطلاقه كَمَا حُمِلَ إخبارُ المتفقِّه في المنقول من دون قيد على إطلاقه ، لأنَّ سَبِيْلَ هؤلاءِ مُجَرَّدُ النَّقْلِ ، لا التَّفقُّهُ فيه ، ولا بُدَّ للمتأخِّر – المُعْتَمِدِ في الإخبار عن المسموع على غير المتفقِّه في المنقول كاللُّغويين – من النَّظر في اطِّراد ذلك الإخبار من عدمه ، فيبني على ذلك إثباتاً أو نفياً .

المطلب الخامس:

معايير نقد المسموع

تقَرَّرَتْ – بحسب بُعْدَي الزَّمان والمكان – اللُّغة الصَّالحة للدِّراسة والبحث ، التي تَصْلُحُ لاستنباط القواعد والأحكام منها ، وذلك بشكل كُلِّيّ ، فإذا ثبَتَتْ سلامتها من الفساد واللَّحن، أو غَلَبَ الظَّنُّ على ذلك ، فإنَّه حينئذٍ قد ثبت الاستشهاد بها والبناء عليها ، والاعتداد بها على ما يُقَرِّرُ من قواعدَ وأحكام نحويَّة . وبما أنَّ تلك اللُّغة التي قُطِعَ

بفصاحتها لم تكن بمستوىً واحدٍ في ظواهرها اللُّغويّة ، كان لا بُدّ للنُّحاة من وَضْعِ معاييرَ لنقدها في ذاتها ، ليتبيَّن من خلال هذه المعايير مدى صلاح تلك الظَّواهر في بناء القواعد من عدمه ، بعد ثبوت فصاحة اللُّغة ، ذلك الأمر الذي يُحَقِّقُ لهم القَصْدَ من إنشاء قوانينَ وقواعدَ للعربيّة ، لتَوَقِّي اللَّحن والفساد .

ويمكن تقسيم هذه المعايير على ثلاثة أنواع : معاييرُ مُؤَيِّدَةٌ للمسموع ، ومعاييرُ قادحةٌ في المسموع ، ومعاييرُ مُؤَيِّدَةٌ للمسموع تارةً وقادحةٌ فيه تارةً أُخرى .

فمن النَّوع الأوَّل:الغالب ، والكثير، والمطَّرد، والمستعمل، والشَّائع، ومن الثَّاني : القليل، والشَّاذُّ ، والنَّادر،والضَّرورة . ومن الثَّالث : تعدُّد الرِّواية ، والقليل في بعض أحواله ، واللُّغة .

فالنَّوع الأوَّل من الكثرة والاطِّراد والاستعمال والشُّيوع ، كُلُّها أوصافٌ تقوِّي جانب المسموع . والنَّوع الثَّاني من القِلَّة المقابلة للكثرة ، والشُّذُوذ والنُّدرة والضَّرورة ، تُوهِنُ جانبَ المسموع وتقدح فيه على هذه الصِّفة . والنَّوع الثَّالث وهو المترجّح بين تأييد المسموع تارةً والقدح فيه تارةً أُخرى ، فعلى عَدِّ أنَّ تعدُّد الرِّواية لا يقدح في الاستشهاد عند بعضهم ، ولاسيَّما في الاستدلال ابتداءً ، ولَعَلَّ رواية تعْضُدُ أُخرى فَيُؤْخَذُ بها ، أمَّا في مسائل الخلاف والاحتجاج فيظهر الاعتداد بها عند بعضهم . أمَّا القليل فعلى عَدِّ أنَّه يقاس عليه بشرط عدم وجود المعارض ، فهو في حُكْم الكثير ، وبحسب قوة المعارض يُؤْخَذُ به أو يُوقَفُ به على محلِّه ، وأمَّا اللُّغات فمنها ما هو حُجَّةٌ، ومنها ما لا يُحْتَجُّ به لمعارضته بغيره أو انفراده بقلَّةٍ .

أولاً:الاطِّراد والشُّذوذ :

الاطِّراد ممَّا يُقَوِّي المسموع إذْ يقاس عليه ، ويقابله الشُّذُوذُ ممَّا يُوهِنُ المسموع ويقدح فيه إذْ لا يَصِحُّ القياس عليه ، ومعنى الاطِّراد عند النُّحاة هو التَّتابع والاستمرار ، ومعنى الشُّذُوذِ هو التَّفَرُّدُ أو الانفراد عن الجمهور ، قال ابن جِنِّيّ : « فجعل أهلُ علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيَّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»(٨٧).

وقد قسَّم ابن جِنِّيّ كلام العرب من جهة الاطِّراد والشُّذوذ على أربعة أقسام ، باعتبارين وغايتين ، فأمَّا الاعتباران فهما : الاستعمال والقياس ، وأمَّا الغايتان فهما : معرفة ما يُقاسُ عليه، وما يُوقَفُ به على ما وقفت به العرب ، فقال : « ثم اعلم من بعد هذا أنَّ الكلام في الاطِّراد والشُّذوذ على أربعة أضرب :

مُطَّرِدٌ في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغايةُ المطلوبة ، والمثابةُ المُنُوبة ، وذلك نحو : قامَ زيدٌ ، وضَرَبْتُ عمراً ، ومَرَرْتُ بسعيدٍ .

ومُطَّرِدٌ في القياس ، شاذٌّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من : يَذَرُ ويَدَعُ ، وكذلك قولهم « مَكَانٌ مُبْقَلٌ » هذا هو القياس ، والأكثر في السَّماع باقل ، والأوَّل مسموع أيضاً ... وممَّا يقْوَى في القياس ، ويَضْعُفُ في الاستعمال مفعول عَسَى اسماً صريحاً ، نحو قولك : عَسَى زيدٌ قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس ، غير أنَّ السَّماع ورد بحَظْرِه ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ ...

والثالث المُطَّرِدُ في الاستعمال ، الشَّاذُّ في القياس ، نحو قولهم : أَحْوَصُ الرِّمْثُ ، واستصوبتُ الأمرَ ...

والرابع الشَّاذُّ في القياس والاستعمال جميعاً ، وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو ، نحو: ثوبٌ مَصْوُون ، ومسكٌ مَدْوُوف .وحكى البغداديُّون : فرسٌ مَقْوُود ، ورجلٌ مَعْوُود من مرضه . وكُلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال»(٨٨).

ويظهر من هذا التَّقسيم لابن جِنِّيّ أنَّه أخذه عن ابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) في « الأصول» (٨٩)، مع اختلاف بينهما ، فابن السَّرَّاج لم يذكر القسم الأوَّل الذي ذكره ابن جِنِّيّ ، وهو المُطَّرِدُ في القياس والاستعمال جميعاً ، وزاد ابن جِنِّيّ على أمثلة ابن السَّرَّاج ، وخالفه في التَّرتيب . وقد ذكر الشَّاطبيُّ مثل ما ذكر ابن السَّرَّاج، فلم يذكر المُطَّرِدَ في القياس والاستعمال جميعاً ، لأنَّ هذا القسم لا يحتاج إلى كثير بيان من جهة ، وأنَّ ابن السَّرَّاج كان حديثه عن الشَّاذِّ فقط من جهة أُخرى ، فلذلك أهْمَلَ ذِكْرَهُ

وتَبِعَهُ الشَّاطبيُّ على ذلك . ووافق الشَّاطبيُّ ابنَ السَّرَّاج في التَّرتيب ، إلَّا أنَّه مثَّلَ لِمَا ذكَرَهُ نقلاً عن ابن جنِّيّ ، فقال : « وذلك أنَّ الشَّاذَّ في الاصطلاح على ثلاثة أقسام : شاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وشاذٌّ في الاستعمال دون القياس ، وشاذٌّ فيهما معاً . فأمَّا الشَّاذُّ في القياس دون الاستعمال فَمَثَّلَهُ ابن جنِّيّ بقولهم : أخوصَ الرِّمث ، واستصوبْتُ الأمر ، واستحوَذَ ، وأغيلت المرأة ، ونحو ذلك ، إذْ هو كثير في السَّماع مُطَّرِدٌ فيه ، وأمَّا في القياس فخارجٌ عنه ، إذ القياس الإعلال . وأمَّا الشَّاذُّ في الاستعمال دون القياس فَمَثَّلَهُ بالماضي من يَذَرُ ويَدَعُ ، واسم الفاعل من أبقَلَ المكان ، إذْ المستعمل باقلّ ، ومُبْقِلٌ شاذٌّ ، وكذلك وَدَع شاذٌّ في الاستعمال . وأمَّا الشَّاذُّ فيهما فَمَثَّلَهُ بتتميم مفعول ممَّا عينُه واوٌ نحو : ثوبٌ مَصْوُونٌ ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ورجلٌ مَعْوُودٌ »(٩٠). ثُمَّ بيَّنَ وجه اتِّباع العرب في هذه الأقسام ، فقال : « فأمَّا الأوَّل فَمُتَّبَعٌ فيه العرب مطلقاً ، وكذلك الثَّالث . وأمَّا الثَّاني فهي مُتَّبَعَةٌ فيه في المنطوق به خاصَّةً دون ما سُكِتَ عنه»(٩١).

أمَّا غاية التَّقسيم فلم يذكر ابن السَّرَّاج ممَّا ذكَرَهُ إلَّا حُكْمَ القسم الأخير ، وهو ما كان شاذًّا في القياس والاستعمال معاً ، فقال:« فهذا الذي يُطَّرَحُ ولا يُعَرَّجُ عليه، نحو : ما حُكِيَ من إدخال الألف واللام على « اليَجَدَّعُ »(٩٢)، أمَّا ابن جنِّيّ فقد ذَكَرَ أحكامَ كُلِّ قسم منها من جهة القياس وعدمه (٩٣)، وأجْمَلَ الشَّاطبيُّ القولَ في ذلك (٩٤).

وممَّا يتراءى أنَّ هذا التَّقسيم للظَّواهر اللُّغويَّة من جهة الاطِّراد والشُّذوذ مَبْنِيٌّ على الاستقراء الصَّحيح لكلام العرب ، على وَفْقِ المسموع كُلِّه ، وليس جزءاً منه من دون آخر . وقد ذهب الدُّكتور علي أبو المكارم إلى أنَّ هذا التَّقسيم عند ابن جنِّيّ بُنِيَ على التَّصوُّرِ الذِّهْنِيِّ والإدْرَاكِ العَقْلِيِّ ، فنَتَجَ عنه تَناقُضٌ في الحُكْم بين السَّماع والقياس لم يَحُسَّ به ابن جنِّيّ ، وذلك حين تحدَّث عن تأثُّرِ نُحاة المرحلة الثَّالثة – التي بدأت بابن السَّرَّاج حتى العصر الحديث – بخصائص الفِكْرِ الفَلْسَفِيِّ ، فقال : « ومن ثَمَّ صَحَّ عند ابن جني أنْ يجعل من بين أقسام الكلام من حيث الاطِّراد والشُّذوذ ما كان مُطَّرِداً في السَّماع شاذًّا في القياس ، وما كان مُطَّرِداً في القياس شاذًّا في السَّماع ، دون أنْ يَحُسَّ بتناقض هذا التفاوت في الحُكْم بين السَّماع والقياس ، إذْ لم يَعُدَّ المسموع والمرويَّ ذا قيمة مؤثِّرة في الفكر النَّحوي بعد أنْ أغنى عنهما الإدراك العقليُّ للنصوص اللُّغويَّة »(٩٥).

بَيْدَ أنَّ الملْحُوظَ هو مَدَى ارتباط هذا التقسيم بالواقع الوجوديّ للظَّواهر اللُّغويَّة المسموعة أو المرويَّة ، وليس تقسيماً مبنيًّا على التَّصوُّرات الذِّهنيَّة والإدراكات العقليَّة البحتة ، ولَعَلَّ تمثيل ابن جنِّيّ لكلِّ قسم منها خَيْرُ دليل على ذلك ، فلم يُمَثِّلْ إلَّا بظواهر لغويَّة مُطَّرِدَةٍ أو غير مُطَّرِدَةٍ، ولم يُمَثِّلْ بتصوُّرات عقليَّة لا ارْتِباطَ لها بالواقع الوجوديّ للُّغة .

ثانياً: الكثرة والقلَّة :

الكثرة مبدأٌ أُصوليٌّ يُسَوِّغُ للنُّحاة اعتماد الظَّواهر اللُّغويَّة الفصيحة المسموعة أو المرويَّة على هذه الصِّفة في الاعتداد بها والبناء عليها ، وهذا المبدأ الأُصوليُّ نتَجَ عن تفكير النُّحاة في أثناء استقرائهم للمادَّة اللُّغويَّة على وَفْقِ بُعْدَي الزَّمان والمكان،حين وجدوا الاختلاف بين القبائل في نُطْقِ بعض الظَّواهر اللُّغويَّة واستعمالهم لها كثيراً أحياناً ، وقليلاً حيناً آخرَ ، فلجأوا إلى هذا المعيار لِتَطَّرِدَ قواعدهم النَّحويَّة وأُصولهم على الكثير المسموع أو المرويّ عن العرب الفصحاء ، ولو لم يجدوا هذا الاختلاف في نُطْقِ تلك الظَّواهر اللُّغويَّة المسموعة أو المرويَّة ، على وَفْقِ استعمالهم لها في التَّعبير عن حاجاتهم وأغراضهم ، واستعمالهم لها في خطبهم وأشعارهم ، لم يَسَعُهُمْ حينئذٍ القول بالكثرة أو القِلَّة في المسموع .

ومبدأ الكثرة والقلَّة من أبرز المبادئ التي احتكم إليها النُّحاة في قبول الظَّواهر اللُّغويَّة المسموعة أو المرويَّة الفصيحة ، أو رَفْضِها في التَّقعيد النَّحويّ ، إنْ لم يَكُنْ هو المبدأ الغالب عندهم في التَّطبيق النَّحويّ واستنباط القواعد والأحكام ، والاحتجاج بها في مسائل الخلاف والنَّظر ، لهذا جعل ابنُ الأنباريّ الكثرة شرطاً في النَّقل ، فقال : « الخارج عن حَدِّ القِلَّة إلى حَدِّ الكثرة »(٩٦).

وهذه الكثرة التي اعتمد عليها النُّحاة في استنباط القواعد والأحكام من المسموع الفصيح أتَتْ في غَرْفِ النُّحاة على ضربين : الضَّرب الأوَّل:الكثرة الكَمِّيَّة في المسموع أو المرويّ ، والضَّرب الثَّاني:الكثرة الاستعماليَّة للظَّاهرة اللُّغويَّة المسموعة أو المرويَّة .

فأمّا الكثرة الكَمّيّة في الظّواهر اللُّغويّة المسموعة أو المرويّة ، فقد نتجتْ عن كثرة تلك الظّواهر اللُّغويّة بكثرة سماع العلماء لها ولأمثالها ، إذْ يُكتفى فيها غالباً بنقل آحاد المتشابهات ، وهذا ما يُعبّر عنه بكثرة الأمثال .

وأمّا كثرة الاستعمال للظّواهر اللُّغويّة المسموعة أو المرويّة ، فقد نتجتْ عن كثرة سماع العلماء لظاهرة لغويّة بعينها ، إذْ تكرّرَ سماعهم لها بكثرة دورانها على الألسنة عند الفصحاء النّاطقين بها .

وهذا الأصل مرتبطٌ بالظّواهر اللُّغويّة المسموعة أو المرويّة ، لهذا يؤكّدُ الشّاطبيُّ أنّ إطلاق الكثرة مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالمسموع ، فنصّ على أنّ « ما لا سماعَ فيه – وإنّما أُجيزَ بالقياس – لا يُقالُ فيه : إنّه أكثرُ من غيره »(٩٧).

فإذا كان الأمر في الكثرة والقلّة مرتبطاً بالظّواهر اللُّغويّة بوصفه معياراً كَمّيًّا أو استعماليًّا لها ، فإنّ الشّاطبيّ يُقرّرُ أنّ الإخبار عن السّماع إخبارٌ عن أمر خارجي محسوس ، وعلى هذا لا يجوز الإخبار عن المسموع بخبرين مختلفين في آنٍ واحدٍ من عَالِمٍ واحدٍ ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى تضادٍ في الحُكْم ، ويقْطَعُ حينئذٍ بأنّ أحدهما صادقٌ والآخرَ كاذبٌ ، لهذا اعترض على ابن مالك في قوله في باب الإبدال :

في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْناً وَالفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِباً نَحْوُ الحِوَلْ(٩٨).

بأنّه مُناقِضٌ لِنقْلِهِ في « التسهيل » ، فقال : « وأمّا تناقُضه في نقْلِ السّماع فإنّه زَعَمَ هُنا أنّ الغالبَ في كلام العرب تصحيحُ (فِعَل) ، والنّادرَ هو الإعلالُ ، وهو صريح في كلامه . وقال في التسهيل : « وقد يُصَحَّحُ ما حقُّه الإعلال من (فِعَلٍ) مصدراً أو جمعاً »(٩٩)، وهذه إشارة منه إلى السّماع المخالف لقياسه المذكور ، أتى فيها بقَد المفيدة للتقليل في استعماله لها ، إذْ هي عادتُه إذا أراد تقليل المنقول ، فإذاً قد صرّح هنا بقلّة التصحيح ، وذلك يقضي بلا بُدّ أنّه ليس بأكثر من الإعلال ، وكيف يكون أكثر عنده فيَترُكُ القياس عليه إلى ما هو أقلُّ منه فيَقِيْسَ عليه ؟! هذا ما لا يقبله عقل ولا يرتضيه ذُو عِلْمٍ .

وقد كان يمكن الجوابُ عن هذا التناقض لو كان في القياس فقط .... وإنّما المحذور نقْلُ السّماع في موضعين على تَضادٍّ ، إذْ يلزم الكذبُ في أحد النقلين قطعاً، لأنّه إخبارٌ عن أمر خارجيّ لا رَأْيَ فيه ، فأحدُ الأمرين لازمٌ ، إمّا الكذبُ في نقْلِهِ في التسهيل ، وإمّا في نقْلِهِ هذا»(١٠٠).

وقال في الجواب عن هذا الإشكال : « وأمّا تناقضه في نقْلِ السّماع فلا بُدّ أنْ يُنظَرَ في النقلين وأيُّهما الصّادق فنجعلَه هو المعتمد ، وما عداه خطأٌ في النقل ، ولا شَكّ أنّ ما نقله هُنا من كثرة التّصحيح وقلّة الإعلال هو الصّحيح الموافق لِمَا نقَلَ غيرُه ، وما ذكر في التسهيل من قِلّة التّصحيح مشيراً إلى ذلك بِقَد الصّريحة عنده في التّعليل غيرُ صحيح »(١٠١).

أمّا اعتبار القِلّة أو الكثرة في المسموع فمبنيٌّ في المقام الأوّل على قبول القياس له وعدمه ، ويؤكّدُ الشّاطبيُّ أنّه « لا تُعتبَرُ القِلّة والكثرة في السّماع إلّا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه ، فأمّا إذا كان جارياً على القياس ولم يكن له معارضٌ ، فلا يندفع بالقِلّة » (١٠٢)، وليس في ذلك تحكيمٌ للقياس على الظّواهر اللُّغويّة المسموعة أو المرويّة كما يبدو لأوّل وهلة ، لأنّ المقصودَ بمعارضة القياس التي ذكرها الشّاطبيُّ هنا ، مطابقةُ الظّاهرة اللُّغويّة المسموعة المُعْتَبَرَة فيها القِلّةُ أو الكثرة مع نظائرها المتضمّنة في القياس ، لهذا يؤكّدُ الشّاطبيُّ مرّةً أخرى أنّه لا يُقالُ في الظّواهر اللُّغويّة إنّها كثيرة إلّا إذا وُجِدَ مُعارِضٌ آخرُ من ظواهر لغويّة أخرى ، فقال في الفرق بين دليل الكثرة ودليل اللُّزوم : « إنّ اللزوم من حقيقته أنّه لم يأتِ له معارضٌ في اطّراد الزّيادة ، بخلاف الكثرة فإنّه قد أتى فيه المعارض كأَرْطَى في باب الهمزة ، لكنّه قليلٌ ، فلم يُحْمَلْ عليه غيرُه » (١٠٣).

من ذلك يتبدّى أنّه إذا وَرَدَ في المسموع مَثَلاً ما وَرَدَتْ فيه الهمزة أوّلاً ، فيما لا يُعْرَفُ لهذا المسموع اشتقاقٌ أو تصريفٌ حُمِلَت الهمزة على الزّيادة ، حَمْلاً على الأكثر ، لأنّها وَرَدَتْ زيادتُها أوّلاً بكثرة ، والمعارض هنا ظاهرة لغويّة أخرى وَقَعَتْ فيها الهمزة أوّلاً ، وثبَتَتْ أصالتُها بالتّصريف ، إلّا أنّها حُمِلَتْ على الزّيادة فيما لا يُعْرَفُ له تصريف أو اشتقاق حَمْلاً على الأكثر، ولم تُحْمَلْ على هذه لأنّها قليلة ، والحَمْلُ على الأكثر مُتعيّنٌ . والمعارض له هنا ليس القياس بل ظاهرة لغويّة أُخرى ، وهذا من جهة معارضة السّماع بالسّماع ، إلّا أنّ هذا المعارضَ من السّماع قليلٌ ، فلم يُحْمَلْ عليه ، ولم يُعْتَدَّ به .

الخاتمة:

الحمد لله ربّ العالمين بَدْءاً ومُختَتَماً ، فقد أكْبَبْتُ في هذا البحث على دراسة السَّماع النَّحويّ عند أبي إسحاق الشَّاطبيّ في كتابه « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » ، وتَمَكَّنْتُ من التَّوصُّل إلى النَّتائج الإجماليَّة الآتية :

١ . يُعَدُّ السَّماعَ الأصْلَ الأوَّلَ من أصول النَّحو ، وينصُّ على أنَّه مُقَدَّمٌ على غيره من الأدلَّة ، وأنَّ الأدلَّة الأخرى لا تقوم إلَّا على السَّماع ، ويُقَرِّرُ أنَّ رُكْنَ القياس قائمٌ على السَّماع ، والقياس إنَّما يأتي من وراء السَّماع .

٢ . يستند إلى السَّماع في إيراد القضايا الخلافيَّة ، وطَرْح المذاهب النَّحويَّة ، وترجيح المناهج المُنتَخَبَة ، وإبطال الأقوال الواهنة ، ونَقْضِ الآراء المناوئة ، ودَحْضِ حُجَجِ المخالفين ، لِيُفِيْدَ منه في تأصيل الظَّواهر الحُكْميَّة ، واستنباط الأحكام النَّحويَّة ، وإرساء القواعد الكُلِّيَّة ، وتثبيت القوانين العامَّة .

٣ . يُطْلِقُ مصطلحَ السَّماع باعتبارين ، أحدهما : ماكان السَّماع مقابلاً للنَّقل ، والآخر: ماكان السَّماع مقابلاً للمقيس عليه .

٤ . يستعمل مصطلحَ السَّماع المقابل للنَّقل في القسم النَّحويّ أكثر من استعماله إيَّاه في القسم الصَّرفيّ ، ويستعمل مصطلحَ النَّقل في القسم الصَّرفيّ أكثر من استعماله إيَّاه في القسم النَّحويّ ، وهذا الأمر المَلْحوظُ يُرَجِّحُ أنَّ السَّماع خاصٌّ بالتَّراكيب ، والنَّقل خاصٌّ بالألفاظ المفردة من التَّصريف والاشتقاق والإبدال والقلب والإعلال وغيرها . أمَّا استعماله لمصطلح السَّماع المقابل للمقيس عليه ، فهو جارٍ عنده على وَتِيْرَةٍ واحدة في عموم أبواب الكتاب .

٥ . يُؤَكِّدُ إنشادَ القدماء لشواهده التي نَقَلَها عنهم مَعْزُوَّةً لقائليها تارةً ، وغيرَ مَعْزُوَّةٍ تارةً أُخرى ، ويُضَمِّنُ بعضَ شواهده المشاركةَ في إنشادها ، ويذكر أحياناً كثيرة في المسموعات النَّثريَّة حكاية العلماء النَّاقلين لها .

٦ . ينصُّ على أنَّ الثِّقَةَ في عدالة العلماء الأوائل النَّاقلين للُّغة مشافهةً عن الأعراب الفصحاء مبنيَّةٌ على غلبة الظَّنّ ، ويُقَرِّرُ أنَّهم محمولون على الصِّدق فيما نقلوه، ويُؤَكِّدُ القاعدة المستمرَّة : أنَّ المُثْبِتَ للسَّماع مُقَدَّمٌ على النَّافي .

٧ . يرى أنَّ إثبات السَّماع أو نفيه من جهة الورود سَهْلٌ يَسِيرٌ ، وإثبات المسموع أو نفيه من جهة القياس عليه أو عدمه ليس بالسَّهْلِ اليَسِيْرِ .

٨ . يذهب إلى أنَّ الإخبارَ عن المسموع إخبارٌ عن أمرٍ محسوسٍ لا مجالَ للعقل فيه ، ويُعَلِّلُ لذلك بأنَّ سبيلَه النَّقلُ لا العقلُ .

٩ . يُفْضي إلى أنَّ الظَّواهر اللُّغويَّة المسموعة إذا أُخْبِرَ عنها بإطلاق من دون قيد من لدن المُتَفَقِّهِ في المنقول تُحْمَلُ على الإطلاق حتى يقوم الدَّليل على خلاف ذلك .

١٠ . يرى أنَّ لفظ النُّدور يرادف لفظ الشُّذوذ في أصل اللُّغة ، ويَعْتَدُّ بمفهوم الكثرة في المسموع ، وينصُّ على ذلك في أغلب ما يَسْتَدِلُّ به منه ، ويُسَوِّغُ وجه الاستدلال بالقليل عند عدم وجود المعارض له .

١١ . يعترض على الإخبار عن المسموع بخبرين مختلفين في آنٍ واحدٍ من عَالِمٍ واحدٍ ، ويُعَلِّلُ لذلك بأنَّه يُؤَدِّي إلى تَضَادٍّ في الحُكْمِ .

١٢ . يذهب إلى أنَّ اعتبارَ القِلَّة أو الكثرة في المسموع مبنيٌّ في المقام الأوَّل على قبول القياس له وعدمه ، ويُؤَكِّدُ أنَّه لا يُقَالُ في الظَّواهر اللُّغويَّة المسموعة إنَّها كثيرةٌ ، إلَّا إذا وُجِدَ مُعارِضٌ آخرُ من ظواهر لغويَّة مسموعة أخرى .

الهوامش:

(١) لسان العرب، مادة (سمع) : ٢٠٣/٢ .

(٢) المقاصد الشافية : ٧/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٩/٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٨/٨ .

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٩٦ .

(٧) لمع الأدلة في أصول النحو : ٨١ .

(٨) الاقتراح في علم أصول النحو : ٩٦ .
(٩) أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد نحلة : ٣١ .
(١٠) لمع الأدلة في أصول النحو : ٨١ .
(١١) أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد نحلة : ٣١ .
(١٢) الأصول، للدكتور تمّام حسّان : ٦١-٦٢ .
(١٣) المقاصد الشافية : ١٤٤/٣-١٤٥
(١٤) البيان والتبيين : ٦٩/٢ .
(١٥) أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني : ٥٦ .
(١٦) البيان والتبيين : ٦٩/١ .
(١٧) شرح الفصيح، لابن الجبّان : ١٤١، وينظر : شرح الفصيح، للزمخشري : ١٨٤/١ .
(١٨) لسان العرب، مادة (فصح) : ١١٠٠/٢ .
(١٩) المصدر نفسه، مادة (سلق) : ١٨٧/٢ .
(٢٠) مقدمة ابن خلدون : ١٢٧٩ .
(٢١) أصول التفكير النحوي : ٢٤٧ .
(٢٢) كتاب الحروف : ١٤٧، وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ١٢١ .
(٢٣) أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني : ٥٩-٦٠ .
(٢٤) خزانة الأدب : ٥/١-٦ .
(٢٥) المصدر نفسه : ٦/١ .
(٢٦) المصدر نفسه .
(٢٧) المصدر نفسه .
(٢٨) الاقتراح في علم أصول النحو : ١٢٦ .
(٢٩) خزانة الأدب : ٦/١ .
(٣٠) المصدر نفسه : ٦/١-٧ .
(٣١) لمع الأدلة في أصول النحو : ٨٣ .
(٣٢) أصول التفكير النحوي : ٦٢ .
(٣٣) لمع الأدلة في أصول النحو : ٨٤ .
(٣٤) المصدر نفسه .
(٣٥) المصدر نفسه : ٨٥ .
(٣٦) المصدر نفسه .
(٣٧) ينظر : مثلاً : المقاصد الشافية : ٣٣٣/١، ٤٠٣، ٤٦٢، ٥٣٧، ٢٣٩/٢-٢٤٠، ٤٠٣، ٣٩٧، ٢٨٢/٣، ٦٦٧، ١٢٥/٤، ١٣٩، ٢٧١، ٣٦٢، ١٠٣/٥، ١٠٩، ١٢٩، ١٥٢، ٢٢٧، ٢٨١، ٥٣٣، ٥٣٧، ١٣/٦، ٤٨٢، ٥٣٧، ٥٥/٧، ٥٦٩ .
(٣٨) لمع الأدلة في أصول النحو : ٩٠ .
(٣٩) الاقتراح في علم أصول النحو : ١٤٥ .
(٤٠) لمع الأدلة في أصول النحو : ٩٠-٩١ .
(٤١) المصدر نفسه : ٩١ .
(٤٢) المصدر نفسه : ٩١-٩٢ .

(٤٣) المزهر في علوم اللغة : ١٤١/١ .
(٤٤) المصدر نفسه : ١٤٢/١ .
(٤٥) المصدر نفسه .
(٤٦) مراتب النحويين : ٦٧ .
(٤٧) الاقتراح في علم أصول النحو : ١٣٠، وينظر : المزهر في علوم اللغة : ١٤٣/١ .
(٤٨) ينظر : مثلاً : المقاصد الشافية : ٣٩٠/١-٣٩٣ .
(٤٩) المصدر نفسه : ٧٠٠/٥ .
(٥٠) المصدر نفسه : ٤٢٤/٦ .
(٥١) المصدر نفسه : ٤٤٩/٦ .
(٥٢) المصدر نفسه : ٤٩١/٤ .
(٥٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٩٣/٢، م/٧٠ .
(٥٤) المقاصد الشافية : ٦٩٩/٥ .
(٥٥) المصدر نفسه : ٥٤/٨، وينظر : الكتاب : ١٧٢/٤ .
(٥٦) متن الألفية : ٤١ .
(٥٧) المقاصد الشافية : ٤٤٣/٥ .
(٥٨) المحتسب : ١١١/١ .
(٥٩) الخصائص : ٣٤٠/٢ .
(٦٠) متن الألفية : ٤٦ .
(٦١) المقاصد الشافية : ٩٤/٦ .
(٦٢) المصدر نفسه : ٤٩٢/٤ .
(٦٣) المصدر نفسه .
(٦٤) المصدر نفسه : ٤٩١/٤ .
(٦٥) المصدر نفسه : ٤٩٢/٤ .
(٦٦) المصدر نفسه : ٤٩٢/٤-٤٩٣ .
(٦٧) المصدر نفسه : ٤٨٦/٤-٤٨٧، وينظر : شرح التسهيل : ٤٦/٣ .
(٦٨) المقاصد الشافية : ٤٩١/٤ .
(٦٩) المصدر نفسه : ٤٩١/٤-٤٩٢، وينظر : شرح التسهيل : ٤٦/٣ .
(٧٠) هو : عليّ بن أحمد بن سيده اللُّغويُّ الأندلسيُّ أبو الحسن الضَّرير، كان حافظاً، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنّحو واللُّغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلّق بها، متوفراً على علوم الحكمة . صنّف : المحكم والمحيط الأعظم، والمخصّص في اللُّغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش، وغيرها، (ت٤٥٨هـ) . ينظر : بغية الوعاة : ١٤٣/٢ .
(٧١) هو : أبو بكر محمّد بن عمر بن عبد العزيز القرطبيُّ النّحويّ، المعروف بابن القُوطيّة، كان إماماً في اللُّغة والعربيّة حافظاً لها، مُقدّماً فيهما على أهل عصره، لا يُشَقُّ غُبَارُه، ولا يُلْحَقُ شَأْوُه، وكان حافظاً لأخبار الأندلس . صنّف : تصاريف الأفعال، والمقصور والممدود، وتاريخ الأندلس، وغيرها، (ت٣٧٦هـ) . ينظر : بغية الوعاة : ١٩٨/١ .
(٧٢) هو عليّ بن جعفر بن محمّد عبد الله السّعديُّ، المعروف بابن القَطّاع الصّقليّ، كان إمام وقته بمصر في علم العربيّة وفنون الأدب . صنّف : الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشي الصّحاح، وتاريخ صِقلّيّة، والدُّرّة الخطيرة في شعراء الجزيرة، (ت٥١٥هـ) . ينظر : بغية الوعاة : ١٥٣/٢ .

(٧٣) المقاصد الشافية : ٤٩٢/٤ .
(٧٤) ينظر : شرح التسهيل : ٤٦/٣ .
(٧٥) المقاصد الشافية : ٤٩٢/٤ .
(٧٦) المصدر نفسه : ٤٩٣/٤ .
(٧٧) المصدر نفسه .
(٧٨) المصدر نفسه .
(٧٩) المصدر نفسه : ٤٩٣/٤–٤٩٤ .
(٨٠) المصدر نفسه : ٤٩٤/٤ .
(٨١) المصدر نفسه .
(٨٢) المصدر نفسه .
(٨٣) المصدر نفسه .
(٨٤) المصدر نفسه .
(٨٥) المصدر نفسه .
(٨٦) المصدر نفسه : ٤٩٤/٤–٤٩٥ .
(٨٧) الخصائص : ٩٧/١ .
(٨٨) المصدر نفسه : ٩٧/١–٩٨ .
(٨٩) ينظر : الأصول في النحو، لابن السراج : ٥٧ .
(٩٠) المقاصد الشافية : ٤٤٦/٩–٤٤٧ .
(٩١) المصدر نفسه : ٤٤٧/٩ .
(٩٢) الأصول في النحو، لابن السراج : ٥٧ .
(٩٣) ينظر : الخصائص : ٩٩/١–١٠٠ .
(٩٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٤٤٧/٩–٤٤٩ .
(٩٥) تقويم الفكر النحوي : ١٥٢ .
(٩٦) لمع الأدلة في أصول النحو : ٨١ .
(٩٧) المقاصد الشافية : ٣٣٣/٢ .
(٩٨) متن الألفية : ٦٢ .
(٩٩) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٣٠٤ .
(١٠٠) المقاصد الشافية : ١١٩/٩–١٢٠ .
(١٠١) المصدر نفسه : ١٢٣/٩–١٢٤ .
(١٠٢) المصدر نفسه : ٣٤٦/٢ .
(١٠٣) المصدر نفسه : ٤٥٤/٨ .

المصادر :

١. أصول التفكير النحو : د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .
٢. الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
٣. الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح : د. عبد الحسين الفتلي، دار الكتب العلمية .
٤. أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م .
٥. أصول النحو العربي : د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤م .

٦. الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح : د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط/٤، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م .
٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط/١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .
٩. البيان والتبيين : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٧، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
١١. تقويم الفكر النحوي : د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م .
١٢. خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
١٣. الخصائص : لأبي الفتح بن عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح : محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط/٢ .
١٤. شرح التسهيل : لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح : د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط/١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
١٥. شرح الفصيح : للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح : د. إبراهيم الغامدي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
١٦. شرح الفصيح في اللغة : لأبي منصور ابن الجيّان (ت بعد ٤١٦هـ)، تح : د. عبد الجبار جعفر القزاز، ءتقديم : الأستاذ إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/١، ١٩٩١م .
١٧. كتاب الحروف : لأبي نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ)، تح : محسن مهدي، دار المشرق، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٩٨٦م .
١٨. كتاب سيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥هـ–١٣٨٨هـ/١٩٦٦م–١٩٦٨م .
١٩. لسان العرب المحيط : لابن منظور (ت٧١١هـ)، تقديم : الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف : يوسف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت – لبنان .
٢٠. لمع الأدلة في أصول النحو : لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م .
٢١. متن الألفية : لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، مراجعة : الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ط/٢ .
٢٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح : علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .
٢٣. مراتب النحويين : لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .
٢٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح : محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
٢٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين : ج/١، ود. محمد إبراهيم البنّا : ج/٢، ٤، ٧، ٨، ٩، ود. عيّاد الثبيتي : ج/٣، ١٠، ود. عبد المجيد قطامش : ج/٤، ٥، ٦، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي : ج/٧، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
٢٦. مقدمة ابن خلدون : لولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، تح : درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط/٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

مجلة الذكوات البيض
١٤٤٣هـ-٢٠٢١م

general supervisor

Alaa Abdul Hussein Jawad Al-Qassam

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon